

باب شروط من تقبل شهادته

قوله ﴿ وَهِيَ سِتَّةٌ ﴾

أَحَدُهَا : الْبُلُوغُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ ﴿ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الهداية ، والمذهب ، والقواعد الأصولية ، وغيرهم : لا تقبل شهادة

الصبيان في أصح الروايتين .

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايات ، والختار للأصحاب ، متقدمهم

ومتأخرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تقبل بمن هو في حال العدالة . فتصح من مميز .

ونقل ابن هانيء : ابن عشر .

واستثنى ابن حامد - على هاتين الروايتين - الحدود والقصاص .

وعنه : لا تقبل إلا في الجراح إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحالة التي تجارحوا

عليها .

ذكرها أبو الخطاب ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة .

وعنه : تقبل في الجراح والقتل .

ذكرها في الواضح ، والمستوعب .

قال القاضي ، وجماعة من الأصحاب : يشترط أن يؤديها أو يشهدوا على

شهادتهم قبل تفرقهم ، ثم لا يؤثر رجوعهم .

وقيل : تقبل شهادتهم على مثلهم .

وسأله عبد الله ؟ فقال : على رضى الله عنه ^(١) أجاز شهادة بعضهم على بعض .
فأثرة : ذكر القاضى : أن الخلاف عند الأصحاب فى الشهادة على الجراح
الموجبة للقصاص . فأما الشهادة بالمال : فلا تقبل .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذا عجب من القاضى . فإن الصبيان لا قود
بينهم . وإنما الشهادة بما يوجب المال . ذكره فى القواعد الأصولية .
قوله ﴿ الثاني : العقل . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَعْتُوهِ وَلَا مَجْنُونٍ ، إِلَّا مَنْ
يُخْنَقُ فِي الْأَحْيَانِ إِذَا شَهِدَ فِي إِفَاتَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
قال فى الفروع : نص عليه .
وقال فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : وتقبل شهادة من يصرع
فى الشهر مرة أو مرتين .
وقال فى الحاوى ، والرعايتين ، وغيرهم : تقبل شهادة من يصرع فى
الشهر مرتين .

وقيل : من يفيق أحيانا - حال إفاقتة .
قوله ﴿ الثالث : الكلام . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ ﴾ .
هذا المذهب بلا ريب . نص عليه .
قال الشارح : هذا أولى .

(١) روى الإمام أحمد - بإسناده - عن مسروق قال « كنا عند على رضى الله
عنه . فجاء خمسة غلما ، فقالوا : إنا كنا ستة نتغاط . ففرق منا غلام . فشهد الثلاثة
على الاثنين : أنهما غرقاه . وشهد الاثنين على الثلاثة : أنهم أغرقوه . فجعل على الاثنين
ثلاثة أحماس الدية . وجعل على الثلاثة خمسيها » وقضى بنحو هذا مسروق اه . من
تعليقات الشيخ سليمان بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله على المقنع .

قال الزركشى : هذا المنصوص المجزوم به عند الأكثرين .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن تقبل فيما طريقه الرواية ، إذا فهمت إشارته . اختاره بعضهم .

قلت : وهو قوى جداً .

وقد أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله .

فأمره : لو أداها بخطه . فقد توقف الإمام أحمد رحمه الله .

ومنعها أبو بكر . وهو احتمال للقاضى .

وخالفه فى المحرر . فاختر فيه قبولها .

قلت : وهو الصواب .

قال فى النكت : وكان وجه الخلاف بينهما : أن الكتابة هل هى صريح

أم لا ؟

ويأتى فى أثناء الباب شهادة الأصم والأعمى وأحكامهما .

قوله ﴿الرَّابِعُ : الْإِسْلَامُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَافِرٍ إِلَّا أَهْلَ

الْكِتَابِ فِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُمْ ، وَحَضَرَ الْمَوْصِي الْمَوْتَ

فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ﴾ .

يعنى إذا كانوا رجالاً .

الصحيح من المذهب : قبول شهادة أهل الكتاب بالوصية فى السفر

بشرطه . وعليه الأصحاب .

وجزم به كثير منهم .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد - رحمه الله - حتى قال المصنف ، وصاحب

الروضة ، والشيخ تقي الدين - رحمهم الله - : إنه نص القرآن .

وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف وغيره : رواه نحو العشرين عن الإمام أحمد رحمه الله .

وذكر ابن الجوزي في المذهب رواية بعدم القبول .

وقيل : يشترط فيه أن يكون ذمياً .

وهو ظاهر ماجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والناظم ، والشرح ، وغيرهم .

قال الزركشى : وليس بشيء .

تفسيحات

أمرها : مفهوم كلام المصنف : أن غير الكتابي لا تقبل شهادتهم فيها .

وهو إحدى الروايتين .

وهو ظاهر كلامه في الكافي ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،

وغيرهم .

وصححه الناظم .

قال الزركشى : هذا المشهور من الروايتين .

وصححه في تصحيح المحرر .

وعنه : تقبل من الكافر مطلقاً .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي .

وأطلقهما في الفروع ، والمحرر .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء كان الموصى مسلماً أو كافراً . وهو

صحيح . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في المحرر ، والفروع ، والزركشى ، وغيرهم .

الثالث : صرح المصنف : أن شهادة الكافر لا تقبل في غير هذه المسألة

بشرطها . وقال : هو المذهب .

وهو كما قال . وعليه الأصحاب .

ونص عليه في رواية نحو من عشرين من أصحابه ، في أنها لا تقبل شهادة

بعضهم على بعض .

وعنه : تقبل شهادتهم للحميل .

وعنه : تقبل للحميل ، وموضع ضرورة .

وعنه : تقبل سفرأ .

ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : كما تقبل شهادة النساء في الحدود

إذا اجتمعن في العرس والحمام . انتهى .

وعنه : أن شهادة بعض أهل الذمة تقبل على بعض . نقلها حنبل .

وخطأه الخلال في نقله .

قال أبو بكر عبد العزيز : هذا غلط لاشك فيه .

قال أبو حفص البرمكي : تقبل شهادة السبئي بعضهم على بعض ، إذا ادعى

أحدهم أن الآخر أخوه .

والمذهب : الأول .

والظاهر : غلط من روى خلاف ذلك . قاله المصنف ، والشارح .

واختار رواية قبول شهادة بعضهم على بعض : الشيخ تقي الدين رحمه الله ،

وابن رزين ، وصاحب عيون المسائل - ونصروه .

واحتج في عيون المسائل بأنه أهل للولاية على أولاده . فشهادته عليهم أولى .

ونصره أيضاً في الانتصار .

وفي الانتصار أيضاً : لا من حربي .

وفيه أيضاً : بل على مثله .

وقال هو وغيره : لا مرتد . لأنه ليس أهلاً للولاية . فلا يقرب ، ولا فاسق

منهم . لأنه لا يجتنب محظور دينه ، وتلحقه التهمة .

وفي اعتبار اتحاد الملة وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والمحزر ، والزرکشی .

أمرهما : لا يعتبر اتحاد الملة .

قدمه في الرعايتين ، والحاوی الصغير .

والوجه الثاني : يعتبر اتحادها .

صححه في النظم ، وتصحيح المحزر .

تنبيه : يحتمل قوله ﴿ وَيُحْلِفُهُمُ الْخَالِكُ بِعَدِّ الْعَصْرِ : لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ، وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ، وَإِنَّا لَوْصِيَّةُ الرَّجُلِ ﴾ .

أن تحليفهم على سبيل الوجوب . وهو الظاهر . وهو ظاهر كلام أكثرهم .

قال الزرکشی : وهو الأشهر . وهو أحد الوجهين .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

والوجه الثاني : يحلفهم على سبيل الاستحباب .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الواضح : يحلفهم مع الريبة . وإلا فلا .

قوله ﴿ الْخَالِيسُ : أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَحْفَظُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُغْفَلٍ ،

وَلَا مَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ ﴾ .

لا تقبل شهادة المعروف بكثرة الغلط . على الصحيح من المذهب . مطلقاً

وعليه جماهير الأصحاب .

وكذا المعروف بكثرة النسيان . ذكره جماعة من الأصحاب .

منهم : المصنف ، والمجد ، وابن حمدان ، والناظم ، وصاحب الوجيز ،

والحاوی ، والزرکشی ، والخرقي ، وغيرهم .

وقال في الترغيب : هذا الصحيح ، إلا في أمر جَلِيّ يكشفه الحاكم ويراجعه فيه حتى يعلم تثبته فيه ، وأنه لا سهو ولا غلط فيه .
وجزم به في الرعايتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَالسَّادِسُ : الْمَدَالَةُ . وَهِيَ اسْتِوَاءُ أَحْوَالِهِ فِي دِينِهِ ، وَاعْتِدَالُ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ ﴾ .

تقدم في - « باب طريق الحكم وصفته » - أن الصحيح من المذهب : اعتبار العدالة في البينة ظاهراً وباطناً . فيعتبر استواء أحواله في دينه ، واعتدال أقواله وأفعاله . وهذا المذهب . بلا ريب .

وقيل : العدل من لم تظهر منه ريبة . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . واختيار الخرقى عند القاضي وجماعة . وتقدم ذلك .

وذكر أبو محمد الجوزي ، في العدالة : اجتناب الريبة وانتفاء التهمة . زاد في الرعاية : وفعل ما يستحب ، وترك ما يكره .
فأئرة : العاقل من عرف الواجب عقلاً ، الضروري وغيره ، والممتنع والممكن . وما يضره وما ينفعه غالباً .

والعقل : نوع علم ضروري إنساني . ومحل ذلك الأصول .
والإسلام : الشهادتان نطقاً أو حكماً ، تبعاً أو بدارٍ ، مع التزام أحكام الدين .
قاله الأصحاب .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيُعْتَبَرُ لَهَا شَيْئَانِ : الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ . وَهُوَ أَدَاءُ الْفَرَائِضِ ﴾ .

أن أداء الفرائض وحدها يكفي ولو لم يصل سننها . وهو الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع .

وهو ظاهر كلامه في المذهب .

وذكر القاضى ، وصاحب التبصرة ، والترغيب ، والمحرم ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم . أداء الفرائض بسننها الراتبة .

وقال في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة : بسننها . ولم يذكر « الراتبة » وقد أوماً الإمام أحمد رحمه الله إلى ما ذكره القاضى ، والجماعة . كقوله -
فيمين يواظب على ترك سنن الصلاة - : رجل سوء .

ونقل أبو طالب : لو ترك سنة سننها النبي صلى الله عليه وسلم . فمن ترك سنة من سننها : فهو رجل سوء .

وقال القاضى : يأثم .

قال في القروع : ومراده لأنه لا يسلم من ترك فرض ، وإلا فلا يأثم بترك سنة .

وإنما قال هذا الإمام أحمد رحمه الله فيمين تركها طول عمره ، أو أكثره .

فإنه يفسق بذلك .

وكذلك جميع السنن الراتبة إذا داوم على تركها . لأنه بالمدامة يكون راعياً

عن السنة ، وتلحقه التهمة بأنه غير معتقد لكونها سنة .

وكلام الإمام أحمد رحمه الله خرج على هذا .

وكذا قال في الفصول : الإدمان على ترك هذه السنن غير جائز . واحتج

بقول الإمام أحمد رحمه الله فى الوتر .

وقال - بعد قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى فى الوتر - : وهذا يقتضى أنه

يحكم بفسقه .

قلت : فيعابى بها على قول القاضى وابن عقيل .

ونقل جماعة : من ترك الوتر فليس بعدل .

وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله فى الجماعة ، على أنها سنة . لأنه يسمى ناقص

الإيمان .

وقال في الرعاية : وترد شهادة من أكثر من ترك السنن الراجعة .
قوله ﴿ وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ . وَهُوَ أَنْ لَا يَرْتَكِبَ كَبِيرَةً ، وَلَا يُدْمِنَ
عَلَى صَغِيرَةٍ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في المحرر ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم .
وقيل : أن لا يظهر منه إلا الخير .
وقيل : أن لا يتكرر منه صغيرة .
وقيل : ثلاثا .

وقطع به في آداب المفتي والمستفتي .
وأطلقهن في الفروع .
وقال في الترغيب : بأن لا يكثر من الصغائر ، ولا يصر على واحدة منها .
وعنه : ترد الشهادة بكذبة واحدة .
وهو ظاهر كلامه في المعنى .
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال ابن عقيل : اختاره بعضهم . وقاس عليه بقية الصغائر . وهو بعيد . لأن
الكذب معصية فيما تحصل به الشهادة ، وهو الخير . قاله في الفروع .
وأطلقهما في المحرر .

وأخذ القاضي ، وأبو الخطاب من هذه الرواية : أن الكذب كبيرة .
وجمل ابن حمدان في الرعاية : الروايتين في الكذب : وأورد ذلك مذهبا .
قال الزركشي : وفيه نظر .

وقال أيضاً : ولعل الخلاف في الكذبة للتردد فيها : هل هي كبيرة أو صغيرة ؟
وأطلق في المحرر الروايتين في رد الشهادة بالكذبة الواحدة .

وظاهر الكافي : أن العدل من رجع خيره ولم يأت كبيرة . لأن الصغائر تقع مكفرة أولاً فأولاً . فلا تجتمع .

قال ابن عقيل : لولا الإجماع لقلنا به .

وظاهر كلام القاضي في العمدة : أنه عدل ولو أتى كبيرة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : صرح به في قياس الشبهة .

وعنه - فيمن أكل الربا - إن أكثر لم يصل خلفه .

قال القاضي ، وابن عقيل : فاعتبر الكثرة .

وقال في المغني : إن أخذ صدقة محرمة وتكرر : ردت شهادته .

وعنه - فيمن ورث ما أخذه موروثه من الطريق - هذا أهون . ليس هو

أخرجه . وأعجب إلى أن يرد .

وعنه أيضاً : لا يكون عدلاً حتى يرد ما أخذ .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من شهد على إقرار كذب مع علمه بالحال ،

أو تكرر نظره إلى الأجنبية والقعود له بلا حاجة شرعية : قدح في عدالته .

قال : ولا يستريب أحد فيمن صلى محدثاً ، أو غير القبلة ، أو بعد الوقت ، أو

بلا قراءة : أنه كبيرة .

فأثره : « الكبيرة » ما فيه حد أو وعيد . نص عليه .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : هي ما فيه حد أو وعيد ، أو غضب أو لعنة

أو نفي الإيمان .

وقال في الفصول ، والغنية ، والمستوعب : الغيبة والنميمة من الصغائر .

وقال القاضي في معتمده : معنى « الكبيرة » أن عقابها أعظم « والصغيرة »

أقل . ولا يعلمان إلا بتوقيف .

وقال ابن حامد : إن تكررت الصغائر من نوع أو أنواع ، فظاهر المذهب :

تجتمع وتكون كبيرة .

ومن أصحابنا من قال : لا يجتمع . وهو شبيهه مقالة المعتزلة .
قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ ، سَوَاءٌ كَانَ فَسِقُهُ مِنْ جِهَةِ الْأَفْعَالِ
أَوْ الْأَعْتِقَادِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .
﴿ وَيَتَخَرَّجُ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ قَبُولُ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ مِنْ جِهَةِ
الْأَعْتِقَادِ الْمَتَدَيِّنِ بِهِ ، إِذَا لَمْ يَتَدَيَّنْ بِالشَّهَادَةِ لِمُؤَافِقِهِ عَلَى مُخَالَفِهِ ﴾ .
كالخطابية . وكذا قال أبو الخطاب .

فائدة : من قلد في خلق القرآن ، ونفى الرؤية ونحوهما : فسق على الصحيح
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
قال في الفروع : اختاره الأكثر . قاله في الواضح .
وعنه : يكفر كمجتهد .

وعنه : فيه لا يكفر . اختاره المصنف في رسالته إلى صاحب التلخيص . لقول
أحمد رحمه الله للمعتصم : يا أمير المؤمنين .
ونقل يعقوب الدورقي - فيمن يقول : القرآن مخلوق - كنت لا أكفره
حتى قرأت (٤ : ١٦٥ أنزله بعلمه) وغيرها .
فمن زعم أنه لا يدري : علم الله مخلوق أولا ؟ كفر .

وقال في الفصول - في الكفائة ، في جهمية وواقفية وحرورية وقدرية
ورافضية - إن ناظر ودعا : كفر ، وإلا لم يفسق . لأن الإمام أحمد - رحمه الله -
قال : يسمع حديثه ويصلى خلفه .

قال : وعندى أن عامة المبتدعة فسقة كمامة أهل الكتابين كفار مع جهلهم .
قال : والصحيح لا كفر . لأن الإمام أحمد رحمه الله : أجاز الرواية عن
الحرورية والخواارج .

وذكر ابن حامد : أن قدرية أهل الأثر - كسعيد بن أبي عروبة ، والأصم - مبتدعة . وفي شهادتهم وجهان ، وأن الأولى : أن لا تقبل . لأن أقل ما فيه : الفسق .

وذكر جماعة في خبر غير الداعية : روايات .

الثالثة : إن كانت مفسقة : قبل . وإن كانت مكفرة : رد .

واختار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - لا يفسق أحد .

وقاله القاضى فى شرح الخرقى فى المقلد ، كالفروع .

وعنه : الداعية - كتفضيل على على الثلاثة ، أو أحدهم رضى الله عنهم ، أو

لم ير مسح الخلف أو غسل الرجل .

وعنه : لا يفسق من فضل علياً على عثمان رضوان الله عليهم أجمعين .

قال فى الفروع : ويتوجه فيه - وفيمن رأى « الماء من الماء » ونحوه -

التسوية .

نقل ابن هانئ - فى الصلاة خلف من يقدم علياً على أبى بكر وعمر رضى الله

عنهم - إن كان جاهلاً لا علم له : أرجو أن لا يكون به بأس .

وقال المجد : الصحيح أن كل بدعة لا توجب الكفر لا نفسق المقلد فيها

لخفتها ، مثل من يفضل علياً على سائر الصحابة رضى الله عنهم . وتقف عن

تكفير من كفرناه من المبتدعة .

وقال المجد أيضاً : الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية ، فإننا نفسق

المقلد فيها ، كمن يقول بخلق القرآن ، أو بأن ألفاظنا به مخلوقة ، أو أن علم الله

مخلوق ، أو أن أسماء تعالى مخلوقة ، أو أنه لا يرى فى الآخرة ، أو أن يسب الصحابة

رضى الله عنهم تديناً ، أو يقول : إن الإيمان مجرد الاعتقاد . وما أشبه ذلك . فمن

كان عالماً فى شىء من هذه البدع ، يدعو إليه وينظر عليه : فهو محكوم بكفره .

نص الإمام أحمد - رحمه الله - صريحاً على ذلك فى مواضع .

قال : واختلف عنه في تكفير الغدرية بنفي خلق المعاصي ، على روايتين .
وله في الخواج كلام يقتضي في تكفيرهم روايتين .
نقل حرب : لا تجوز شهادة صاحب بدعة .

قوله ﴿ وَأَمَّا مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِّنَ الْفُرُوعِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا : فَتَزَوَّجَ
بَغَيْرِ وَلِيٍّ ، أَوْ شَرِبَ مِّنَ النَّبِيذِ مَا لَا يُسْكِرُ ، أَوْ آخَرَ الْحَجِّ الْوَاجِبِ ،
مَعَ إِمْكَانِهِ ، وَنَحْوَهُ ، مُتَأَوَّلًا : فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ ﴾ .
وهذا المذهب . نص عليه في رواية صالح .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في الإرشاد : تقبل شهادته إلا أن يجيز ربي الفضل ، أو يرى الماء من
الماء ، لتحريمهما الآن .

وذكرهما الشيخ تقي الدين رحمه الله مما خالف النص من جنس ما ينقض فيه
حكم الحاكم .

وذكر في النبصرة - فيمن تزج بلاولي ، أو أكل متروك التسمية ، أو تزوج
بنته من الزنى ، أو أم من زنى بها - احتمالا : ترد .

وعنه : يفسق متأول لم يسكر من نبيذ .

اختاره في الإرشاد والمبهم .

قال الزركشي وأبو بكر : كحده . لأنه يدعو إلى الجمع عليه ، وللسنة المستفيضة .

وعلاه ابن الزاغوني بأنه إلى الحاكم ، لا إلى فاعله . كبقية الأحكام .

وفيه - في الواضح - روايتان ، كذمى شرب خمرأ .

وهو ظاهر الموجز .

واختلف فيه كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله .

نقل مهنا : من أراد شربه يتبع فيه من شربه : فليشر به .

وعنه : أحبب شهادته ، ولا أصلى خلقه وحده .

وعنه : ومن آخر الحج قادراً ، كمن لم يؤد الزكاة .
نقله صالح والمرودى .

قال فى الفروع : وقياس الأدلة : من لعب بشطرنج ، وتسمع غناء بلا آلة .
قاله فى الوسيلة ، لا باعتقاد إباحته .

فأثره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : اختلف الناس فى دخول الفقهاء
فى أهل الأهواء . فأدخلاه المراضى وغيره . وأخرجهم ابن عقيل وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا تَحْرِيْمُهُ : رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والزرکشى ، والحاوى ، والفروع ،

والمغنى ، والشرح - ونصراه - وغيرهم .

ويحتمل أن لا ترد . وهو لأبى الخطاب .

فأثره : من تتبع الرخص فأخذ بها : فسق . نص عليه .

وذكره ابن عبد البر رحمه الله إجماعاً .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : كرهه أهل العلم .

وذكره القاضى : غير متأول أو مقلد .

قال فى الفروع : ويتوجه تحريم من ترك شرطاً ، أو ركناً مختلفاً فيه :

لا يعيد فى رواية .

ويتوجه تقييده بما لم ينقض فيه حكم حاكم .

وقيل : لا يفسق إلا العالم .

ومع ضعف الدليل : فروايتان .

تفصيل : تقدم فى أواخر « كتاب القضاء : هل يلزم التمدد بذهب أو لا ؟ »

قوله ﴿الثَّانِي: اسْتَعْمَالُ الْمَرْوَةِ . وَهُوَ فِعْلٌ مَا يُجْمَلُهُ وَيُرِينُهُ ، وَتَرَكَ مَا يَدْنُسُهُ وَيَسِينُهُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُصَافِحِ وَالْمَسْمُوحِ وَالْمُغْنِي﴾

قال في الرعاية : ويكره سماع الغناء والنوح بلا آلة لهو . ويحرم معها .
وقيل : وبدونها ، من رجل وامرأة .
وقيل : يباح ، ما لم يكن معه منكر آخر :
وإن داومه أو اتخذته صناعة يقصد له ، أو اتخذ غلاماً أو جارية مغنيين يجمع عليهما الناس : ردت شهادته .

وإن استتر به وأكثر منه : ردها من حرمة أو كرهه .
وقيل : أو أباحه . لأنه سفه ودناءة يسقط المروءة .
وقيل « الحداء » نشيد الأعراب ، كالغناء في ذلك .
وقيل : يباح مماعها . انتهى .
وقال في الفروع : يكره غناء .
وقال جماعة : يحرم .
وقال في الترغيب : اختاره الأكثر .
قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يعجبني .
وقال - في الوصي - : يبيع أمة للصبي على أنها غير مغنية ، وعلى أنها لا تقرأ بالألحان .

وقيل : يباح الغناء والنوح .
اختاره الخلال ، وصاحبه أبو بكر . وكذا سماعه .
وفي المستوعب ، والترغيب ، وغيرهما : يحرم مع آلة لهو . بلا خلاف بيننا .
وكذا قالوا - هم وابن عقيل - : إن كان المغني امرأة أجنبية .
ونقل المروذي ، ويعقوب : أن الإمام أحمد - رحمه الله - : سئل عن الدف في العرس بلا غناء ؟ فلم يكرهه .

فوائد

منها: يكره بناء الحمام . على الصحيح من المذهب . على ماتقدم في أواخر « باب الغسل »

ونقل ابن الحكم : لا تجوز شهادة من بناه للنساء .

وتقدم أحكام الحمام في آخر « باب الغسل » .

ومنها : الشعر كالكلام .

سأله ابن منصور: ما يكره منه ؟ قال: الهجاء ، والرقيق الذي يشب بالنساء .

واختار جماعة قول أبي عبيد : أن يغلب عليه الشعر .

قال في الفروع : وهو أظهر .

ومنها : لو أفرط شاعر في اللدخة بإعطائه ، وعكسه بعكسه ، أو شبب بمدح

خر ، أو بمرد - وفيه احتمال : أو بامرأة معينة محرمة - فسق . لا إن شبب بامرأته

أو أمته . ذكره القاضى .

واختار في الفصول ، والترغيب : ترد ، كديوث .

قوله ﴿ وَاللَّاعِبِ بِالشَّطْرِ نَجٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب في الجملة .

وذكر القاضى ، وصاحب الترغيب : لا تقبل شهادة اللاعب به ، ولو كان

مقلداً .

قوله ﴿ وَاللَّاعِبِ بِالْحَمَامِ ﴾ .

قال المصنف ، والشارح ، وابن حمدان ، وغيرهم : الطيارة .

ونقل بكر عن الإمام أحمد رحمه الله : أو يسترعيه من المزارع .

قال في الرعاية : وكذا تسريهما في مواضع يُراهن بها .

فأثرة : اللعب بالشطرنج حرام . على الصحيح من المذهب .

ونص عليه . وعليه الأصحاب ، كعم عوض ، أو ترك واجب ، أو فعل محرم ، إجماعاً في المئيس عليه .

قال في الرعاية : فإن داوم عليه فسق .

وقيل : لا يحرم إذا خلا من ذلك . بل يكره .

ويحرم التزدد بلا خلاف في المذهب . ونص عليه .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : الشطرنج شر من النرد .

وكره الإمام أحمد رحمه الله : اللعب بالحمام .

ويحرم ليصيد به حمام غيره .

ويجوز للأنس بصوتها واستفراخها . وكذا الحجل السكتب من غير أذى

يتعدى إلى الناس .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الترغيب : يكره .

وفي رد الشهادة باستدامته وجهان .

ويكره حبس طير لنغمته . ففي رد شهادته وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وهما احتمالان في الفصول .

وظاهر كلام المصنف ، والشارح المتقدم : أنها لا ترد بذلك .

وقيل : يحرم ، كخطارته بنفسه في رفع الأعمدة والأحجار الثقيلة والنقاف .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ويحرم محاكاة الناس للضحك . ويعمزر

هو ومن يأمره به .

قوله ﴿ وَالَّذِي يَتَنَّدَى فِي الشُّوقِ ﴾ .

يعنى : محضرة الناس .

قال فى الغنية : أو يتعدى على الطريق .

قال الزركشى : كالدى ينصب مائدة ويأكل عليها .

ولا يضرأكل اليسير كالكسرة ونحوها^(١) .

قوله ﴿ وَيَمُدُّ رِجْلَيْهِ فِي مَجْمَعِ النَّاسِ ﴾ .

وكذا لو كشف من بدنه ما العادة تغطيته .

ونومه بين الجالسين ، وخروجه عن مستوى الجلوس بلا عذر .

فائرة : لا تقبل شهادة الطفيلى .

قطع به المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَيُحَدِّثُ بِمُبَاضَعَتِهِ أَهْلَهُ وَأُمَّتَهُ ﴾ .

وكذا مخاطبتهما بمخاطب فاحش بين الناس .

وحاكى المضحكات ، ونحوه .

قال فى الفنون : والقهقهة .

قال فى الغنية : يكره تشدقه بالضحك وقهقهته ، ورفع صوته بلا حاجة .

وقال : ومضع العلك . لأنه دناءة .

وإزالة درنه بمحضرة ناس ، وكلام بموضع قدر ، كحمام وخلاء .

وقال فى الترغيب : ومصارع ، وبوله فى شارع .

ونقل ابن الحسك : ومن بنى حماماً للنساء .

وقال فى الرعاية : ودوام اللعب . وإن لم يتكرر ، واختفى بأمته : قبلت .

قوله ﴿ فَأَمَّا الشَّيْنُ فِي الصَّنَاعَةِ - كَالْحُجَّامِ وَالْحَائِكِ وَالنَّخَالِ وَالنَّفَّاطِ

(١) حاشية بالأصل نصها : وقاله المصنف فى المعنى والشرح .

وَالْقَمَامِ وَالزَّبَالَ وَالْمَشْعُودِ وَالِدَّبَاغِ وَالْحَارِسِ وَالْقَرَادِ وَالْكَبَّاشِ ^(١) -
فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِذَا حَسُنَتْ طَرَا تُقْبَلُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

أمرهما : تقبل إذا حسنت طريقتهم .

وهو المذهب .

قال في الفروع : تقبل شهادتهم على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والشرح .

والوجه الثاني : لا تقبل مطلقاً .

وقال في المحزر : ولا يقبل مستور الحال منهم ، وإن قبلناه من غيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهما .

قال الزركشي : المشهور من الوجهين : لا يقبل مستور الحال منهم ، وإن قبل

من غيرهم .

واختار المصنف ، والشارح ، وصاحب الترغيب : قبول شهادة الحائث ،

والحارس ، والدباغ .

واختاره الناظم ، وزاد : النفاط ، والصباغ .

واختار عدم قبول شهادة الكباش ، والكاسح ، والقراد ، والقمام ،

والحجام ، والزبال ، والمشعوذ ، ونخال التراب ، والمحرش بين البهائم .

واختار ابن عبدوس في تذكرته : قبول شهادة الحائث ، والحجام ،

(١) وهو الذي يلعب بالكباش ويناطح به .

والنخال ، والنفاط ، والحارس ، والصباغ ، والدباغ ، والقمام ، والزبال ، والقراد ،
والكباش ، والكساح ، والقيم ، والجصاص ، ونحوهم .

واختار الأدمى في منتخبه : قبول شهادة الحجام ، والحائك ، والنخال ،
والنفاط ، والقمام ، والمشعوذ ، والدباغ ، والحارس .

واختار في المنور : قبول شهادة الحارس ، والحائك ، والنخال ، والصباغ ،
والحاجم ، والكساح ، والزبال ، والدباغ ، والنفاط .

قل صاحب الترغيب : أو تقول برد شهادة الحائك ، والحارس ، والدباغ ،
ببلد يُستزرى فيه بهم .

وجزم الشارح بعدم قبول شهادة الكساح ، والكناس .

وأطلق في الزبال ، والحجام ، ونحوهم ، وجهين .

قلت : ليس الحائك ، والنخال ، والدباغ ، والحارس : كالقراد ، والكباش ،
والمشعوذ ، ونحوهم .

فائرتاه

إصراهما : مثل ذلك في الحكم : الدباب ، والصباغ ، والكناس .

قال في أراعيتهين : وصانع ، ومكارٍ ، وجمالٍ ، وجزائرٍ ، ومصارع ، ومن

لبس غير زىٍ بلد يسكنه ، أو زيه المعتاد بلا عذر ، والقيم .

وقال غيره : وجزار .

وفي القنون : وكذا خياط .

قال في الفروع : وهو غريب .

قلت : هذا ضعيف جداً .

ومثل ذلك : الصيرفي ونحوه . إن لم يتق الربى . ذكره المصنف .

قال الإمام أحمد - رحمه الله - أكره الصريف .

قل القاضي : يكره .

وقال ابن عقيل - في الصائغ ، والصباغ - : إن تحرى الصدق والثقة فلامطمئن

عليه .

الثانية : يكره كسب من صنعته دنية .

قل في الفروع : والمراد مع إمكان أصلح منها . وقاله ابن عقيل .

ومن يباشر النجاسة ، والجزار .

ذكره فيه القاضي ، وابن الجوزي ، للخبر . ولأنه يوجب قساوة قلبه .

وقاصد ، ومزين ، وجرائحى ، ونحوم .

قال بعضهم : وبيطار .

وظاهر المغنى : لا يكره كسب فاصد .

وقال في النهاية : الظاهر يكره .

قال : وكذا الختّان ، بل أولى .

قال في الفروع : وظاهر كلام الأكثر : لا يكره في الرقيق . وكرهه

القاضي .

تغية : تقدم في أول « كتاب الصيد » أى المكاسب أفضل ؟ .

قوله ﴿ وَمَتَى زَالَتِ الْمَوَانِعُ مِنْهُمْ . فَبَلَغَ الصَّبِيَّ ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ ،

وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَتَابَ الْفَاسِقُ : قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ . وَلَا يُعْتَبَرُ

إِصْلَاحُ الْعَمَلِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم ، والرعايتين ،

والحارمى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يعتبر في التائب : إصلاح العمل سنة .

وقيل : ذلك فيمن فسقه بفعل .

وذكره في النبصرة رواية .

وعنه : ذلك في مبتدع .

جزم به القاضي ، والحلواني . لتأجيل عمر رضى الله عنه صبيفا .

وقيل : يعتبر في قاذف وفاسق مدة يعلم حالهما . وهو احتمال في الكافي .

وقال ابن حامد - في كتابه - يحيى على مقالة بعض أصحابنا : من شرط صحتها وجود أعمال صالحة ، لظاهر الآية (إلا من تاب)

فأمرناه

الأولى : توبة غير القاذف : الندم والإفلاع ، والعزم أن لا يعود . على الصحيح من المذهب .

فلو كان فسقه بترك واجب - كصلاة ، وصوم ، وزكاة ، ونحوها - فلا بد من فعلها .

وقيل : يشترط - مع ذلك - قوله « إني تائب » ونحوه .

وعنه : يشترط - مع ذلك - أيضاً : مجانبة قرينه فيه .

الثانية : يعتبر في صحة التوبة : رد المظلمة إلى ربها ، وأن يستحلها ، أو يستعمله معسر ، ومبادرته إلى حق الله تعالى حسب إمكانه .

ذكره في الترغيب ، وغيره .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وذكر المصنف ، وغيره : يعتبر رد المظلمة أو بدلها ، أو نية الرد متى قدر .

وتقدم - في آخر النذف - : إذا كان عليه حق غير مالى لحي .

فأما إن كانت المظلمة لميت في مال : رده إلى ذريته . فإن لم يكن له وارث :

فإلى بيت المال . وإن كانت للميت - في عرضه ، كسبّه وقذفه - فينبى استحلاله

إن قدر في الآخرة ، أو يستغفر الله له حتى يرضيه عنه .

والظاهر : صحة توبته في الدنيا ، مع بقاء حق المظلوم عليه لعجزه عن الخلاص منه ، كالدين . فتقبل شهادته وتصح إمامته .
قاله ابن نصر الله في حواشي الفروع .
وعنه : لا تقبل توبة مبتدع .
اختاره أبو إسحاق .

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَازِفِ حَتَّىٰ يَتُوبَ ﴾ .

هذا المذهب . وقطع به الأصحاب . وسواء خُذَ أو لا .
ومال صاحب الفروع إلى قبول شهادته .

وقال : ويتوجه تخريج رواية بقاء عدالته من رواية أنه لا يجد .

قوله ﴿ وَتَوْبَتُهُ : أَنَّ يُكْذِبَ نَفْسَهُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه ، لسكذبه حكماً .

وجزم به الناضى في الجامع الصغير ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ،
وابن عقيل في التذكرة ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن علم صدق نفسه ، فتوبته أن يقول « ندمت على ماقلت . ولن
أعود إلى مثله ، وأنا تائب إلى الله تعالى منه » .

قلت : وهو الصواب .

قال الزركشى : وهو حسن .

وقال : واختار أبو محمد في المغنى : أنه إن لم يعلم صدق نفسه فكالأول .

وإن علم صدقه ، فتوبته الاستغفار ، والإقرار ببطلان ماقاله ، وتحريره وأن لا يعود
إلى مثله .

وقال القاضي ، وصاحب الترغيب : إن كان القذف شهادة . قال « القذف حرام باطل ، ولن أعود إلى ماقلت » وإن كان سبياً : فكاللذهب .

وقطع في الكافي : أن الصادق يقول « قذفي لفلان باطل ، ندمت عليه » .

فأمة : القاذف بالشم : ترد شهادته وروايته .

قال الزركشى : وفتياه ، حتى يتوب .

والشاهد بالزنى إذا لم تسكل البينة : تقبل روايته ، دون شهادته .

قوله ﴿ وَلَا تُعْتَبَرُ فِي الشَّهَادَةِ الْحُرِّيَّةُ . بَلْ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ فِي

كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

شهادة العبد لا تخلو : إما أن تكون في الحدود والقصاص ، أو في غيرها .

فإن كانت في غيرها : قبلت . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه

الأصحاب .

ونقل أبو الخطاب رواية : يشترط في الشهادة الحرية .

ذكره الخلال في أن الحر لا يقتل بالعبد .

وفي مختصر ابن رزين : في شهادة العبد خلاف .

وإن كانت في الحدود والقصاص : قبلت أيضاً . على الصحيح من المذهب .

نص عليه .

واختاره ابن حامد ، وأبو الخطاب في الانتصار ، وابن عقيل ، والقاضي

يعقوب ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

واختاره في القواعد الأصولية .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعائتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ،

والفروع ، وغيرهم .

- وعنه : لا تقبل فيهما .
قال في الفروع : وهي أشهر .
قال ابن هبيرة : هو المشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله .
قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .
وقطع به القاضى فى التلميق . وناجيه جماعة .
وقدمه فى الخلاصة .
وجزم به فى العمدة ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس .
وهو من مفردات المذهب .
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب .
وقال الخرقى ، وأبو الفرج ، وصاحب الروضة : لا تقبل فى الحدود خاصة .
وهو رواية فى الترغيب .
وهو ظاهر رواية الميمونى .
وهو أحد الاحتمالين فى السكافى ، والمعنى .

فائرتاه

- إهداهما : حيث تعينت عليه : حرم على سيده منعه .
ونقل المروذى : من أجاز شهادته : لم يجز لسيدة منعه من قيامه بها .
الثانبة : لو عتق بمجلس الحكم ، فشهد : حرم رده .
قال فى الانتصار ، والمفردات : فلورده الحاكم ، مع ثبوت عدالته : فسق .
قوله ﴿ وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى فِي الْمَسْمُوعَاتِ ، إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتُ
وَبِالِاسْتِفَاضَةِ .
وَتَجُوزُ فِي الْمَرْئِيَّاتِ الَّتِي تَحْمَلُهَا قَبْلَ الْعَمَى إِذَا عَرَفَ الْفَاعِلَ
بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ ﴾ بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا بِعَيْنِهِ فَقَالَ الْقَاضِي : تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَيْضًا .
وَيَصِفُهُ لِلْحَاكِمِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ ﴾ .

وهو المذهب ، نص عليه .

قال في تجريد العناية : وهو الأظهر .

وحزم به في الوجيز ، وشرح ابن رزين .

وصححه في تصحيح الحرر .

وقدمه في الشرح .

ويحتمل أن لا تجوز . لأن هذا مما لا ينضبط غالباً .

وهو وجه في الحرر ، وغيره .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع - وقال :

ونصه يقبل - والزر كشي .

وقال : ولعل لها التفاتاً إلى القولين في السلم في الحيوان . انتهى .

قلت : الصحيح من المذهب : صحة السلم فيه .

فعلى هذا تصح الشهادة به .

وكذا الحكم لو عرفه يقيناً بصوته .

وحزم في المغنى هنا بالقولين .

وقال في الرعايتين : وإن عرفه بعينه فقط - وقيل : أو بصوته - فوصفه للحاكم

بما يميزه : فوجهان .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا الحكم إن تعذرت رؤية

العين المشهود لها ، أو عليها ، أو بها ، لموت أو غيبة .

قوله ﴿ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ كَأَلْرَضِعَةِ عَلَى الرَّضَاعِ

وَالْقَاسِمِ عَلَى الْقِسْمَةِ ، وَالْحَاكِمِ عَلَى حُكْمِهِ بَعْدَ الْعَزْلِ ﴾ .

أما المرضع : فالصحيح من المذهب : أن شهادتها تقبل على رضاع نفسها مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقال بعض الأصحاب : لا تقبل إن كانت بأجرة ، وإلا قبلت .

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

فإنهم قالوا : تقبل شهادة الإنسان على فعل نفسه ، كالمرضعة على الرضاع ،

والقاسم على القسمة بعد فراغه إذا كانت بغير عوض .

وأما القاسم : فالصحيح من المذهب : قبول شهادته على قسم نفسه مطلقا .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما .

وقدمه في الشرح ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضى ، وأصحابه : لا تقبل .

وقال صاحب التبصرة ، والترغيب : لا تقبل من غير متبرع ، للتهمة .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

وقد تقدم لفظهم .

وقال في المغنى : وتقبل شهادة القاسم بالقسمة إذا كان متبرعا . ولا تقبل إذا

كان بأجرة . انتهى .

وذكره في الرعاية قولاً .

وقطع به في موضع آخر .

وكذا قال في المستوعب ، إلا أنه قال : إذا شهد قاسم الحاكم .

وقال في موضع آخر : تقبل شهادة القاسم بعد فراغه ، إذا كان بغير عوض .

وعبارته الأولى هي المشهورة في كلام القاضى ، وغيره . قاله في الفروع .

قلت : وعبارته الثانية تابع فيها أبا الخطاب في الهداية .
قال القاضي : إذا شهد قسما الحاكم على قسمة قسمها بأمره « أن فلانا
استوفى نصيبه » جازت شهادتهما إذا كانت القسمة بغير أجر . وإن كانت بأجر
لم تجز شهادتهما .

وتقدم في « باب جزاء الصيد » أنه يجوز أن يكون القاتل أحد الشاهدين
إذا قتل صيداً ، ولم تقض فيه الصحابة في قيمته . وهو يشابه هذه المسألة .
وأما شهادة الحاكم على حكم نفسه بعد عزله : فقبولة .
وقد تقدم في آخر « باب أدب القاضي » إذا أخبر بعد عزله « أنه كان حكم
بكذا » .

قوله ﴿ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَدَوِيِّ عَلَى الْقُرَوِيِّ ، وَالْقُرَوِيِّ عَلَى
الْبَدَوِيِّ ﴾ .

تقبل شهادة القروي على البدوي بلا نزاع .
وأما شهادة البدوي على القروي : فقدم المصنف هنا قبولها .
وهو المذهب .

اختاره أبو الخطاب في الهداية ، والمصنف ، وغيرهما .
وصححه في المذهب ، والخلاصة ، وابن منجي في شرحه ، والناظم ، وصاحب
النصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .
وعنه : شهادة البدوي على القروي : أخشى أن لا تقبل . فيحتمل وجهين .
أحدهما : تقبل . كما تقدم .
والآخر : لا تقبل .
قال في الفروع : وهو المنصوص .

قال الشارح : وهو قول جماعة من الأصحاب .
قلت : منهم القاضى فى الجامع ، والشريف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما ،
والشيرازى .
وحزم به فى المنور ، وغيره .
وهو من مفردات المذهب .
وأطلقهما فى المعنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاروى ، والفروع
وتجريد العناية .

باب موانع الشهادة

قوله ﴿ وَيَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ :
أَحَدُهَا : قَرَابَةُ الْوَالِدَةِ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ وَإِنْ سَفُلَ ،
وَلَا وَلَدٍ لِوَالِدِهِ وَإِنْ عَلَا ، فِي أَصْحَحِ الرَّوَايَاتِ ﴾ .

وسواء في ذلك ولد البنين وولد البنات . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشي : لاشك أن هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تقبل فيما لا يجرُّ به نفعاً . نحو : أن يشهد أحدهما لصاحبه بمقد نكاح

أو قذف .

قاله في المغني ، والقاضي ، وأصحابه ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تقبل ما لم يجر نفعاً غالباً ، كشهادته له بمال ، وكل منهما غني .

قال في المغني ، والشرح : كالنكاح ، والطلاق ، والقصاص ، والمال إذا كان

مستغنى عنه .

وأطلق رواية القبول في الكافي ، فقال : وعنه تقبل شهادتهما لأنهما عدلان

من رجالنا . فيدخلان في عموم الآيات والأخبار . انتهى .

وعنه : تقبل شهادة الولد لوالده . ولا تقبل شهادة الوالد لولده .

تفسير : قال القاضي ، وأصحابه ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الترغيب ،

والزركشي ، وغيرهم : تقبل شهادته لوالده وولده من زني ، أو رضاع .

وفي المبهيج ، والواضح ، رواية : لا تقبل . ونقله حنبلي .

قوله ﴿ وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي أَصْحَاحِ الرَّوَائِثِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والنظم .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

قال المصنف ، والشارح : نص عليه .

قال المصنف : ولم أجد عن الإمام أحمد رحمه الله في الجامع عنه اختلافاً .

قال الزركشي : هذا المذهب بلا ريب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس

وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

فوائد

إمراها : قال ابن نصر الله - في حواشيه على الفروع - : لو شهد عند حاكم

من لا تقبل شهادة الحاكم له ، فهل له الحكم بشهادته ؟ كشهادة ولد الحاكم عنده

لأجنبي ، أو والده ، أو زوجته ، فيما تقبل فيه شهادة النساء ؟ يتوجه عدم قبوله .

لأن قبوله تزكية له . وهي شهادة له . انتهى .

الثانية : قال ابن نصر الله أيضاً - في الحواشي - : لو شهد على الحاكم بحكمه

مَنْ شهد عنده بالمحكوم فيه ، فهل تقبل شهادته ؟

الأظهر : لا تقبل . لأنه يشهد عليه : أنه قبل شهادته ، وحكم فيما ثبت عنده

له فيه بشهادته بكذا . فيكون قد شهد لنفسه بأن الحاكم قبله .

وقال أيضاً : تزكية الشاهد رفيقه في الشهادة : لا تقبل ، لإفضائه إلى انحصار

الشهادة في أحدهما .

الثالث: لو شهد ابنان على أبيهما بقذف ضرة أمهما - وهي تحتها - أو طلاقها :

فاحتملان في منتخب الشيرازي .

قطع الشارح بقبولها فيهما .

وقطع الناظم بقبولها في الثانية .

وفي المغنى : في الثانية وجهان . قاله في الفروع .

قلت : قطع في المغنى بالقبول في « كتاب الشهادات » عند قول الخرقى :

ولا يجوز شهادة الوالدين وإن علوا . ولا شهادة الولد وإن سفل .

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ ، فِي إِحْدَى

الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهي المذهب . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقى ، والقاضى فى التعليق ، وأبو الخطاب ،

والشريف فى ردوس المسائل ، وابن هبيرة ، وغيرهم . وقطعوا به .

قال فى الفروع : نقله الجماعة . واختاره الأكثر .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المشهور المجزوم به عند الأكثرين . انتهى .

وصححه الناظم ، وابن منجى فى شرحه ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه فى السكافى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : تقبل .

قال بعض الأصحاب : والقبول ليس بمنصوص ، ولا اختاره أحد من الأصحاب .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى

الصغير ، وغيرهم .

فوائد

الأولى : قال الزركشى : وقد خرج من كلام الخرقى : شهادة أحدهما على صاحبه

فتقبل بلا خلاف . وهو أمثل الطريقتين .

والطريقة الثانية : فيه ذلك الخلاف .

قلت : هذه الطريقة أصوب .

وقد روى عن الإمام أحمد - رحمه الله - رواية بعدم القبول .

وعلى كل حال : المذهب القبول .

الثانية : قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ ، وَلَا الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ﴾

بلا نزاع .

قال فى القواعد الأصولية : لا تقبل شهادة العبد لسيد . وهو المذهب عند

الأصحاب .

وقال : وفى المقنع نظر .

وبالغ ابن عقيل ، فقال : لا تقبل شهادته لمكاتب سيده .

قال : ويحتمل - على قياس ما ذكرناه - أن شهادته لا تصح لزوج مولاته .

انتهى .

فعلى المذهب : لو أعتق عبيد ، فادعى رجل أن المعتق غصبهما منه . فشهد

العتيقان بصدق المدعى ، وأن المعتق غصبهما : لم تقبل شهادتهما ، لعودهما إلى الرق .

ذكره القاضى ، وغيره .

وكذا لو شهدا - بعد عتقهما - أن معتقهما كان غير بالغ حال العتق ، أو يخرج

الشاهدين بحريتهما .

ولو عتقا بتدبير أو وصية . فشهدا بدين مستوعب للتركة . أو وصية مؤثرة

فى الرق : لم تقبل . لإفرازهما بعد الحرية برقهما لغير السيد . ولا يجوز .

قلت : فيعاني بذلك كله .

قوله ﴿ وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ الصَّدِيقِ لِصَدِيقِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

إلا أن ابن عقيل قال : ترد شهادة الصديق بصداقة مؤكدة ، والعاشق

المعشوقه . لأن العشق يطيش .

فأمرتان

إمراهما : قال في الترغيب : ومن موانع الشهادة : الحرص على أدائها قبل

استشهاد من يعلم بها ، قبل الدعوى أو بعدها . فترد .

وهل يصير مجروحاً بذلك ؟ يحتمل وجهين .

وقال : ومن موانعها : العصبية . فلا شهادة لمن عرف بها . وبالإفراط في الحمية

كتعصب قبيلة على قبيلة . وإن لم تبلغ رتبة العداوة . انتهى .

واقصر عليه في الفروع .

وقال في الترغيب ، والحاروي : ومن حرص على شهادة ولم يعملها ، وأداها قبل

سؤاله : ردت . إلا في عتق وطلاق ونحوهما من شهادة الحسبة .

قلت : والصواب عدم قبولها مع العصبية . خصوصاً في هذه الأزمنة . وهو

في بعض كلام ابن عقيل . لكنه قال : في حيز العداوة .

الثانية : قال في الفروع : ومن حلف مع شهادته : لم ترد في ظاهر كلامهم .

ومع النهي عنه .

قال : ويتوجه - على كلامه في الترغيب - ترد . أو وجه .

قوله ﴿ الثَّانِي : أَنْ يَحْرَجَّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا بِشَهَادَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب .

وقاله الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب .

وقال في التبصرة : وأن لا يدخل مداخل سوء .
وقال الإمام أحمد رحمه الله : أكرهه . انتهى .
ومن أمثلة مايجر إلى نفسه نفعاً بشهادته : مأمثله المصنف وغيره :
﴿ كَشَاهِدَةِ السَّيِّدِ لِمُكَاتِبِهِ ، وَالْوَارِثِ لِمَوْرُوثِهِ بِالْجُرْحِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ﴾
لأنه قد يسرى الجرح إلى نفسه . فتجب الدية لهم .
﴿ وَالْوَصِيِّ لِلْمَيْتِ ، وَالْوَكِيلِ لِمَوْكَلِّهِ ، بِمَا هُوَ وَكَيْلٌ فِيهِ ، وَالشَّرِيكِ
لشريكه ﴾ .

يعنى : بما هو شريك فيه .
﴿ وَالغُرْمَاءِ لِلْمَقْلِسِ ﴾ .
يعنى : المحجور عليه .
﴿ وَأَحَدِ الشَّفِيعِينَ بِعَقْوِ الْآخِرِ عَنْ شُفْعَتِهِ ﴾ .
وكذا الحاكم لمن هو في حجره .
قاله في الإرشاد ، والروضة .
واقصر عليه في الفروع .
وكذا أجبر لمستأجر . نص عليه .
وقال في المستوعب ، وغيره : فيما إذا استأجره فقط .
قال في الترغيب : قيده جماعة .
وقال الميموني : رأيت الإمام أحمد - رحمه الله - يملب على قلبه جوازه .
ولو شهد أحد الغانمين بشيء من المغنم قبل القسمة ، فإن قلنا : قد ملكوه ،
لم تقبل شهادته . كشهادة أحد الشريكين للآخر . وإن قلنا : لم تملك ، قبلت .
ذكره القاضى فى خلافه .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وفى قبولها نظر ، وإن قلنا : لم تملك . لأنها
شهادة تجر نفعاً .

قال في الفائدة الثامنة عشر : قلت : ذكره القاضى فى مسألة ما إذا وطىء أحد الغائبين جارية من المغنم .

وذكر فى مسألة السرقة من بيت المال والغنيمة^(١) : أنها لا تقبل شهادة أحد الغائبين بمال الغنيمة مطلقاً . وهو الأظهر . انتهى .

فوائد

الأولى : ترد الشهادة من وصى ووكيل بعد العزل لموليه وموكله . على الصحيح من المذهب .

وقيل : ترد إن كان خاصم فيه . وإلا فلا .

وأطلق فى المغنى ، وغيره : القبول بعد عزله .

ونقل ابن منصور : إن خاصم فى خصومة مرة . ثم نزع . ثم شهد : لم تقبل .

الثانية : تقبل شهادة الوصى على الميت والحاكم على من هو فى حجره .

على الصحيح من المذهب .

وعنه : لا تقبل .

الثالثة : تقبل الشهادة لموروثه فى مرضه بدين . على الصحيح من المذهب .

قدمه فى الفروع .

وقطع به المصنف ، وغيره .

وقيل : لا تقبل .

وأطلقهما فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والزركى .

فعلى القول بعدم القبول : لو شهد غير وارث ، فصار عند الموت وارثاً =

سمعت ، دون عكسه .

وعلى المذهب : لو حكم بهذه الشهادة . لم يتغير الحكم بعد الموت .

(١) فى النسخة المقروءة على المصنف « القسمة » .

قطع به في المحرر ، والنظم ، والفروع .

الرابعة : قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب : عدم القبول ممن له الكلام

في شيء ، أو يستحق منه ، وإن قل ، نحو مدرسة ورباط .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في قوم في ديوان أجروا شيئاً - لا تقبل

شهادة أحد منهم على مستأجره . لأنهم وكلاء ، أو ولاية .

قال : ولا شهادة ديوان الأموال السلطانية على الخصوم .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : أَنَّ يَدْفَعَنَّ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا ، كَشَهَادَةِ الْعَاقِلَةِ بِجِرَاحِ

شُهُودٍ قَتَلَ الْخَطِيئَةَ ﴾ .

وكشهادة من لا تقبل شهادته لإنسان بجرح الشاهد عليه ، وكزوج في زني ،

بخلاف قتل وغيره .

وقال في الرعايتين : لا تقبل على زوجته بزني .

وقيل : مع ثلاثة .

إذا علمت ذلك ، فالمذهب : أنها لا تقبل ممن يدفع عن نفسه ضرراً مطلقاً .

وعليه الأصحاب . ونص عليه .

وقال في منتخب الشيرازي : البعيد ليس من عاقلته حالا ، بل الفقير المعسر

وإن احتاج صفة اليسار .

قال في الفروع : وسوى غيره بينهما . وفيهما احتمالان .

قال الزركشي : وقيل : إن كان الشاهد من العاقلة فقيراً أو بعيداً : قبلت

شهادته . لانتفاء التهمة في الحال الراهنة .

وأطلق الاحتمالين في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والرعاية

الكبرى ، وغيرهم .

قلت : الصواب عدم القبول .

فائرة : تقبل فتياً من يدفع عن نفسه ضرراً بها .
قوله ﴿ والرابع : العداوة ، كَشَهَادَةِ الْمُقْدُوفِ عَلَى قَازِفِهِ ، وَالْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ عَلَى قَاطِعِهِ ﴾ بلا نزاع .

فلو شهدوا : أن هؤلاء قطعوا الطريق علينا ، أو على القافلة : لم تقبل .
ولو شهدوا : أن هؤلاء قطعوا الطريق على هؤلاء : قبلوا .
وليس للحاكم أن يسأل : هل قطعوها عليكم معهم ؟ لأنه لا يبحث عما شهد به الشهود .

ولو شهدوا : أنهم عرضوا لنا ، وقطعوا الطريق على غيرنا ، فقال في الفصول :
تقبل . وقال : وعندى لا تقبل .

فوائده

الأولى : يعتبر في عدم قبول الشهادة بالعداوة : كونها لغير الله . سواء كانت موروثية أو مكتسبة .

وقال في الترغيب : تكون ظاهرة . بحيث يعلم أن كلا منهما يسر بمسأة الآخر ، ويفتم بفرحه ، ويطلب له الشر .

قلت : قال في الرعايتين ، والنظم ، والحاوي ، والوجيز : ومن سره مسأة أحد
وغمه فرحه : فهو عدو .

وقال في الرعاية الكبرى : قلت : أو حاسده .

الثانية : تقبل شهادة العدو لعدوه . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وعنه : لا تقبل .

الثالثة : لو شهد بحق مشترك بين من لا ترد شهادته له وبين من ترد شهادته له : لم تقبل . على الصحيح من المذهب .

ونص عليه . لأنها لا تتبع في نفسها .

وقيل : تصح لمن لا ترد شهادته له .
وذكر جماعة : تصح ، إن شهد : أنهم قطعوا الطريق على القافلة ، لعلينا .
الرابعة : لو شهد عنده . ثم حدث مانع : لم يمنع الحكم ، إلا فسق أو كفر ،
أو تهمة : فيمنع الحكم ، إلا عداوة ابتدأها المشهود عليه . كقذفه البينة .
وكذا مقارنته وقت غضب ومحاكمة بدون عداوة ظاهرة سابقة .
وقال في الترغيب : ما لم يصل إلى حد العداوة أو الفسق .
وحدوث مانع في شاهد أصل كحدوثه فيمن أقام الشهادة .
وفي الترغيب : إن كان بعد الحكم لم يؤثر .
وإن حدث مانع بعد الحكم : لم يستوف حد ، بل مال .
وفي قود وحد قذف : وجهان .
وأطلقهما في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي ، والمعنى في موضع .
وقطع في موضع آخر : أنه لا يستوفى الحد والقصاص .
وصححه الناظم في القصاص .
قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿الْخَامِسُ: أَنَّ يَشْهَدَ الْفَاسِقُ بِشَهَادَةٍ، فَتُرَدُّ. ثُمَّ يَتُوبُ وَيُعِيدُهَا
فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ لِلتُّهْمَةِ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .
وذكر في الرعاية رواية : تقبل .
قوله ﴿وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ عَبْدٌ، فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُمْ . ثُمَّ
أَعَادُوهَا بَعْدَ زَوَالِ الْكُفْرِ وَالرِّقِّ وَالصَّبِيِّ : قُبِلَتْ﴾ .
هذا الصحيح من المذهب .

قال في الحرر ، والفروع : قبلت على الأصح .

وصححه الناظم ، والزركشى .
وجزم به فى المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجى ، والوجيز ، وتذكرة ابن
عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى الرعايتين ، والحامى ، وغيرهم .
وعنه : لا تقبل أبداً .

فأمره : مثل ذلك فى الحكم والخلاف والمذهب : لورده لجنونه . ثم عقل ،
أو لخرسه ثم نطق .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ لِمَكَاتِبِهِ ، أَوْ لِمَوَازِينِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ ، فَرُدَّتْ
ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ عَتَقِ الْمَكَاتِبِ وَبُرْءِ الْجُرْحِ : فَنِي رَدَّهَا وَجَهَانٍ ﴾ .

وأطلقهما فى الرعايتين ، والحامى .
وظاهر الفروع : إدخال ذلك فى إطلاق الخلاف .
أمرهما : تقبل . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، وابن منبجى فى شرحه ، وصاحب التصحيح ،
وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

والوجه الثانى : لا تقبل .

وقيل : إن زال المانع باختيار الشاهد : ردت ، وإلا فلا .

فأمره : لوردت لدفع ضرر ، أو جلب نفع ، أو عداوة ، أو رحم ، أو زوجية .

فزال المانع ، ثم أعادها : لم تقبل . على الصحيح من المذهب .

جزم به فى الوجيز .

قال فى المحرر : لم تقبل على الأصح .

وصححه فى النظم .

قال في السكافي : هذا الأولى .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

وقيل : تقبل .

قال في المنفى : والقبول أشبه بالصحة .

وأطلقهما في الفروع .

وقيل : ترد مع مانع زال باختيار الشاهد . كتطبيق الزوجة ، وإعتاق الفن .

وتقبل في غير ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ الشَّفِيعُ بِعَفْوِ شَرِيكِهِ فِي الشُّفْعَةِ عَنْهَا ، فَرُدَّتْ .

مُّعَاً عَفَا الشَّاهِدُ عَنْ شُفْعَتِهِ ، وَأَعَادَ تِلْكَ الشَّهَادَةَ : لَمْ تُقْبَلْ . ذَكَرَهُ

الْقَاضِي ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجى ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُقْبَلَ ﴾ .

قال الشارح : والأولى أن يخرج على الوجهين . لأنها إنما ردت لكونه يخرج

إلى نفسه بها نفماً . وقد زال ذلك بعفوه .

والظاهر : أن هذا الاحتمال من زيادات الشارح في المقنع .

وأطلقهما في الفروع .

باب أقسام المشهود به

قوله ﴿ وَالْمَشْهُودُ بِهِ يَنْقَسِمُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ :
أَحَدُهَا : الزَّيِّ وَمَا يُوجِبُ حَدَّهُ ﴾ .

كاللواط ، وإتيان البهيمة . إذا قلنا : يجب به الحد .

﴿ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ أَحْرَارٍ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَهَلْ يَثْبُتُ الْإِقْرَارُ بِالزَّيِّ بِشَاهِدَيْنِ ، أَوْ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ ؟

عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجى ، وغيرهم .

أمرهما : لا يثبت إلا بأربعة . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يثبت الإقرار بشاهدين .

تنبية : محل الخلاف : إذا شهدوا بأن إقراره به تكرر أربعا . وهو واضح .

وقد تقدم ذلك في الفصل الثالث من « باب حد الزنى » .

فأدلتاه

إمراهما : قال في الرعاية : لو كان المقر به (١) أعجمياً : قبل فيه ترجمانان .

وقيل : بل أربعة .

الثانية : حيث قلنا : يعزز بوطء فرج ، فإنه يثبت برجلين . على الصحيح

من المذهب .

(١) في الهامش : قوله (ولو كان المقر به) أى بالزنى .

وقيل : لا يثبت إلا بأربعة .

واختار في الرعاية^(١) : يثبت باثنين مع الإقرار ، وبأربعة مع البيعة .

قوله ﴿ الثاني : القصاصُ وسائرُ الحدودِ . فلا يُقبلُ فيه إلا رجُلانِ

حُرَّانِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يقبل في القصاص وسائر الحدود رجُلان . وعليه

الأصحاب .

وعنه : لا يقبل في القصاص إلا أربعة .

نبييه : قوله « حران » مبنى على ماتقدم : من أن شهادة العبيد لا تقبل في

الحدود والقصاص .

وتقدم : أن الصحيح من المذهب : تقبل فيهما .

فائزاً : يثبت القود بإقراره مرة . على الصحيح من المذهب .

وعنه : أربع .

نقل حنبلي : يردده ، ويسأل عنه . لعل به جنوناً ، أو غير ذلك . على ما ردد

النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) .

قوله ﴿ الثالثُ : مَالِيسَ بَمَالٍ ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ

الرَّجَالُ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ - غَيْرِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ - كَالطَّلَاقِ وَالنِّسْبِ

وَالْوَلَاءِ ، وَالْوَكَالَةِ فِي غَيْرِ الْمَالِ ، وَالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ﴾ .

كالنكاح ، والرجعة ، والخلع ، والعق ، والكتابة ، والتدبير . فلا يقبل

فيه إلا رجُلان . وهو الصحيح من المذهب .

(١) بهامش الأصل : هذا الذي قاله في الرعاية قاله في الكافي أيضاً . وعبارته :

وإن كان المقر أعجمياً ، ففي الترجمة وجهان ، كالشهادة على الإقرار .

(٢) على ما عاز الأسلمي رضي الله عنه حين أقر بالزنى .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
قال القاضي : هذا الممول عليه في المذهب .
واقصر عليه في المعنى .
قال الزركشى : هذا المذهب كما قال الخرقى .
واختاره الشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما في العتق .
قال ابن عقيل فيه : هو ظاهر المذهب .
وقدمه في المحرر ، والرعائتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم . إلا في العتق
والكتابة والتدبير .

وصححه الناظم ، وغيره في غيرها .
وعنه : في النكاح والرجمة والعتق : أنه يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين .
وعنه - في العتق - : أنه يقبل فيه شاهد ويمين المدعى .
وجزم به الخرقى ، وناظم المفردات .
واختاره أبو بكر ، وابن بكروس . قاله في تصحيح المحرر .
وهو من مفردات المذهب .

واختلف اختيار القاضي . فتارة اختار الأول . وتارة اختار الثانى .
قال القاضي في التعليق : يثبت العتق بشاهد ويمين في أصح الروايتين .
وعلى قياسه : الكتابة والولاء . نص عليه في رواية مهنا .
قال الزركشى : ومنشأ الخلاف : أن من نظر إلى أن العتق إتلاف مال في
الحقيقة ، قال بالثانى ، كبقية الإنارات .

ومن نظر إلى أن العتق نفسه ليس بمال ، وإنما المقصود منه : تكميل الأحكام ،
قال بالأول . وصار ذلك كالطلاق والقصاص ونحوهما . انتهى .
وأطلق الخلاف في العتق والكتابة والتدبير : في المحرر ، والرعائتين ،
والحاوى ، والفروع .

وأطلقهما في المحرر في العتق .

وقال القاضي : النكاح وحقوقه - من الطلاق ، والخلع ، والرجعة - : لا يثبت

إلا بشاهدين . رواية واحدة . والوصية والكتابة ونحوهما : يخرج على روايتين .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى - في الرجل يوكل وكيلاً ، ويشهد على نفسه

رجلاً وامرأتين - إن كان في المطالبة بدين . فأما غير ذلك : فلا .

وعنه : يقبل في ذلك كله رجل وامرأتان .

وعنه : يقبل فيه رجل ويمين .

ذكرها المصنف ، وغيره .

واختارها الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال في الفروع : ولم أر مستندها عند الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم ناظم المفردات بأن الوكالة تثبت بشاهد مع يمين . وهو منها .

وجزم به في نهاية ابن رزين في آخر الوكالة .

وقيل : هاتان الروايتان في غير النكاح والرجعة .

وقال في عيون المسائل - في النكاح - لا يسوغ فيه الاجتهاد بشاهد ويمين .

وقال في الإلتصار : يثبت إحصانه برجل وامرأتين .

وعنه في الإعصار ثلاثة .

وتقدم ذلك في أوائل « باب الحجر » .

وتقدم في « باب ذكر أهل الزكاة » أما من ادعى الفقر - وكان معروفاً

بالفنى - فلا يجوز له أخذ الزكاة إلا ببينة ثلاثة رجال . على الصحيح من المذهب .

فائدتاه

إمراهما : يقبل قول طبيب واحد وييطار لعدم غيره في معرفة داء دابة

وموضحة ونحوها . وهذا المذهب .

نص عليه . وعايه الأصحاب .

وجزم به في الكافي ، والمستوعب والنكت والمحرم ، والرعايتين ، والحارثي ، وغيرهم .

ولا يقبل مع عدم التمذر إلا اثنان على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به .
وأطلق في الروضة قبول قول الواحد .
وظاهره : سواء وجد غيره أم لا .

الثانية : لو اختلف الأطباء البيطرة قدم قول المثبت .

قوله ﴿ الرَّابِعُ : الْمَالُ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ، كَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ
وَالْوَصِيَّةِ لَهُ وَجِنَايَةِ الْخَطَا ﴾ .

وكذا الخيار في البيع وأجله ، والإجارة ، والشركة ، والشفعة ، والحوالة ،
والغصب ، والصلح ، والمهر ، وتسميته ، وإتلاف المسال وضمانه ، وفسخ عقد
معاوضة ، ووقف على معين ، ودعوى على رق مجهول النسب صادق ، ودعوى
قتل كافر لاستحقاق سلبه ، وهبة .
قال في الرعاية : ووصية مال .
وقيل : لمعين . فهذا وشبهه :

(يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَشَاهِدٌ وَيَمِينُ الْمُدَّعَى) .

على الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم ، في غير ما يأتي إطلاقهم الخلاف فيه .

وقيل : لا يقبل ذلك في الوقف ، إلا إذا قلنا : يملك الموقوف عليه الوقف .

وقلنا : يقبل في ذلك كله امرأتان ويمين .

وهذا احتمال ذكره المصنف في المنع في « باب اليمين في الدعاوى » .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لو قيل : يقبل امرأة ويمين : توجه . لأنهما
إنما أقيا مقام رجل في التحمل وكبحر الديانة .
ونقل أبو طالب - في مسألة الأسير - : تقبل امرأة ويمينه .
اختاره أبو بكر .

وذكر في المغني قولاً - في دعوى قتل كافر لأخذ سلبه - : أنه يكفي واحد .
وعنه : في الوصية يكفي واحد .

وعنه : إن لم يحضره إلا النساء : فامرأة واحدة .
وسأله ابن صدقة : الرجل يوصى ويعتق ، ولا يحضره إلا النساء ، تجوز
شهادتهن ؟ قال : نعم في الحقوق . انتهى .
قلت : وهذا ليس ببييد .

ونقل الشالنجي : الشاهد واليمين في الحقوق . فأما المواريث : فيقرع .
وقال في الرعايتين ، والحامى ، والفروع : وفي قبول رجل وامرأتين ، أو رجل
ويمين ، في إبضاء إليه بمال وتوكيل فيه ، ودعوى أسير تقدم إسلامه لمنع رقه ،
ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه ، وعتق وتدبير وكتابة : روايتان .
وأطلقهما في المحرر ، والزركشى في غير التدبير والكتابة .
وقدم ابن رزين في شرحه في « باب الوكالة » قبول شاهد ويمين في ثبوت
الوكالة بالمال .

وأطلقهما في المغني ، والشرح هناك .

وذكر جماعة : يقبل ذلك في كتابة ، ونجم أخير ، كعتق ، وقتل .
وجزم ناظم المفردات : أنه لا يسترق إذا ادعى الأسير إسلاماً سابقاً ، وأقام
بذلك شاهداً ، أو حلف معه .

وجزم به الناظم أيضاً .

وتقدم ذلك في الجهاد .

فوائد

الأولى : حيث قلنا : يقبل شاهد واحد ويمين المدعى : فلا يشترط في يمينه إذا شهد الشاهد أن يقول « وأن شاهدي صادق في شهادته » على الصحيح من المذهب .

وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يشترط .

جزم به في الترغيب .

الثانية : لو نكل عن اليمين من له شاهد واحد : حلف المدعى عليه ، وسقط

الحق . وإن نكل : حكم عليه . على الصحيح من المذهب . نص على ذلك .

وقيل : ترد اليمين أيضاً هنا على رواية الرد . لأن سببها نكول المدعى عليه .

الثالثة : لو كان لجماعة حق بشاهد فأقاموه . فن حلف منهم أخذ نصيبه ، ولا

يشاركه ناكل .

ولا يحلف ورثة ناكل إلا أن يموت قبل نكوله .

قوله ﴿ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي جِنَايَةِ الْعَمْدِ الْمُوجِبَةِ لِلْمَالِ دُونَ الْقِصَاصِ

كَالْهَاتِمَةِ وَالْمُنْقَلَةِ ؟ ﴾ .

وكذا جنابة العمد التي لا قود فيه بحال : شهادة رجل وامرأتين ؟ على روايتين .

وأطلقهما في الحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

إصداهما : يقبل . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، وصاحب التصحيح .

قال المصنف في الكافي وغيره ، وصاحب الترغيب : هذا ظاهر المذهب .

وقال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . قاله صاحب المغنى . انتهى .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وهو قول الخريجي .

وقطع به القاضى فى غير موضع .

قال فى النكحت : وقدمه غير واحد .

واختاره الشيرازى ، وابن البنا .

والرواية الثانية : لا يقبل إلا رجلا .

اختاره أبو بكر ، وابن أبى موسى .

وصححه فى النظم .

فعلى المذهب : لو وجب القود فى بعضها ، كأمومة ومنقلة وهاشمة ، لأن القود لا يجب فيها . لكن إن أراد القود بموضحة : فله ذلك ، على ما تقدم فى «باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس» فهذه له القود فى بعضها إن أحب . ففى قبول رجل وامرأتين فى ثبوت المال : روايتان .

وأطلقهما فى الحرر ، والرعايتين ، والفروع ، والحاوى الصغير ، والزركى .

إمدهما : يقبل ويثبت المال

قال فى النكحت : قطع به غير واحد .

وصححه فى تصحيح الحرر .

وقدمه فى الكافى .

وقال أيضاً : هذا ظاهر المذهب .

والرواية الثانية : لا يقبل . صححه فى النظم .

ثم قال فى الرعاية : فلو شهد رجل وامرأتان بهاشمة مسبوقة بموضحة : لم يثبت أرش المهشم فى الأقيس ، ولا الإيضاح .

قوله «الخامس» : مَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ ، كَمَيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ

الثَّيَابِ ، وَالرَّضَاعِ ، وَالِاسْتِهْلَالَ ، وَالْبَكَارَةَ ، وَالشُّيُوبَةَ ، وَالْحَيْضَ ،
وَنَحْوَهُ . فَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ .

وهذا المذهب مطلقا بلا ريب .

ونص عليه في رواية الجماعة . وعليه الأصحاب .

وقبول شهادتها منفردة في الاستهلال والرضاع من المفردات .

وعنه : تحلف الشاهدة في الرضاع .

وتقدم ذلك في بابه .

وعنه : لا يقبل فيه أقل من امرأتين .

وعنه : ما يدل على التوقف .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، قال أصحابنا : والائنتان أحوط من المرأة

الواحدة .

وجعله القاضي محل وفاق .

قال أبو الخطاب ، والمصنف ، وابن الجوزي ، وابن حمدان ، والناظم وغيرهم :

الرجل أولى لسكّاله . انتهى .

وقيل : لا يقبل في الولادة من حضرها غير القابلة . قاله في الرعاية .

وقال : يقبل قول امرأة في فراغ عدة بحيض .

وقيل : في شهر .

ويقبل قولها في عيوب النساء .

وقيل : الغامضة تحت الثياب . انتهى .

فأئرة : وما يقبل فيه امرأة واحدة : الجراحة وغيرها في الحمام والعرس ونحوهما

عما لا يحضره رجال . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وخالف ابن عقيل ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِذَا شَهِدَ بِقَتْلِ الْعَمْدِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ : لَمْ يَثْبُتْ قِصَاصٌ وَلَا دِيَةٌ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

وعليه الأصحاب .

وعنه : يثبت المال إن كان المحيى عليه عبداً .

نقلها ابن منصور .

قال في الرعاية : أَوْ حُرّاً ، فَلَا قُودَ فِيهِ . وَيُثْبِتُ الْمَالُ .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدُوا بِالسَّرِقَةِ : ثَبَّتَ الْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

واختار في الإرشاد والمبهيغ : أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْمَالُ كَالْقَطْعِ .

وبنى في الترغيب على القولين : الْقَضَاءُ بِالْغَرَّةِ عَلَى نَاكِلٍ .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ الْخَلْعَ : قُبِلَ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ .

فيثبت العوض ، وتبين بدعواه . على الصحيح من المذهب .

وقطع به الأكثر .

وقال في الرعاية : وَقِيلَ بَلْ بِذَلِكَ .

(وَإِنْ ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ) بِلَا نِزَاعٍ .

لكن لو أتت المرأة برجل وامرأتين شهدا أنه تزوجها بمهر : ثبت المهر . لأن

النكاح حق له .

قوله ﴿ وَإِذَا شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ لرجل ﴿ بجارية : أَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ
وَوَلَدُهَا مِنْهُ : قُضِيَ لَهُ بِالْجَارِيَةِ أُمٌّ وَلَدٍ . وَهَلْ تَثْبُتُ حُرِّيَّةُ الْوَلَدِ وَنَسَبُهُ
مِنْ مُدَّعِيهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،
والحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، والنكت ، وغيرهم .

إمراهما : لا تثبت حرّيته ولا نسبه من مدعيه . وهو المذهب .

اختاره المصنف ، والشارح ، والناظم .

والرواية الثانية : يثبتان .

صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس .

وصححه في تصحيح الحرر .

وقيل : يثبت نسبه فقط بدعواه .

تسمية : قال ابن منبج في شرحه : فإن قيل : إن ظاهر كلام المصنف : أن ذلك
حصل بقول البينة . قيل : ليس مراده ذلك ، بل مراده الحكم بأنها أم ولده ، مع
قطع النظر عن علة ذلك . وعلته : أن المدعى مقر بأن وطئها كان في ملكه .
وقطع بذلك في المغنى .

وقال في النكت : وظاهر كلام غير واحد : أنه حصل بقول البينة .

وتقدم في « باب تعليق الطلاق بالشروط » في فصل في تعليقه بالولادة : إذا

حلف بالطلاق : ما غضب ، أو لا غضب كذا ، ثم ثبت عليه الغضب برجل

وامرأتين ، أو شاهد ويمين : هل تطلق زوجته ، أم لا ؟ والله أعلم .

باب الشهادة على الشهادة

والرجوع عن الشهادة

نتيجه قوله ﴿ تَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيمَا يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ الْقَاضِي
وَتُرَدُّ فِيمَا يُرَدُّ فِيهِ ﴾

وهذا المذهب بلا ريب .

وقاله جماهير الأصحاب ، وقطعوا به .

وقال في الرعاية : تقبل شهادة الفروع في كل حق لآدمي يتعلق بهال ويثبت
بشاهد وامرأتين . ولا تقبل في حق خالص لله تعالى .

وفي القود ، وحد القذف ، والنكاح ، والطلاق ، والرجعة ، والتوكيل ،
والوصية بالنظر ، والنسب ، والعق ، والكتابة على كذا ونحوها مما ليس مالا
ولا يقصد به المال غالباً : روايتان .

ونص الإمام أحمد - رحمه الله - على قبوله في الطلاق .

وقيل : تقبل في غير حد وقود . نص عليه .

وقيل : تقبل فيما يقبل فيه كتاب القاضى ، وترد فيما يرد فيه . انتهى .

وهذا الأخير ميل المصنف إليه .

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا أَنْ تَتَعَدَّرَ شَهَادَةُ شُهُودِ الْأَصْلِ بِمَوْتٍ ﴾ .

بلا نزاع فيه .

﴿ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْبَةٍ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وعيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،
والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
قال ابن منجا : هذا المذهب .
وقيل : لا يقبل إلا بعد موتهم .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . نص عليه في رواية جعفر بن محمد ،
وغيره .

وقيل : تقبل في غيبة فوق يوم .
ذكره القاضي في موضع .
وتقدم نظيره في كتاب القاضي إلى القاضي .
فملى المذهب : يلتحق بالمرض والغيبة : الخوف من سلطان أو غيره .
قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .
زاد ابن منجا في شرحه : والحبس .

وقال ابن عبد القوي : وفي معناه الجهل بمكانهم ولو في المصر .
قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسْتَرْعِيَهُ شَاهِدٌ
الْأَصْلُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
وقطع به أكثرهم .
ونص عليه في رواية ابن الحكم وغيره .
وذكر ابن عقيل وغيره رواية : يجوز أن يشهد ، سواء استرعاه أو لا .
وقدمه في التبصرة .

وخرج ابن عقيل في الفصول هذه المسألة على شهادة المستخفي .
تفسير : مفهوم قوله « إلا أن يسترعيه شاهد الأصل » أنه لو استرعاه غيره
لا يجوز أن يشهد .

وهو أحد الوجهين .

وهو ظاهر الوجيز ، وغيره .

وهو احتمال في المعنى .

والوجه الثاني : يجوز أن يشهد . فيكون شاهد فرع . وهو الصحيح .

وقدمه في المعنى ، والسكافي ، والشرح ، والرعايتين ، والمحزر ، والحاوي

الصغير ، والنظم .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ فَيَقُولُ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ ابْنَ فُلَانَ -

وَقَدْ عَرَفْتُهُ بَعِيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ - أَقَرَّ عِنْدِي وَأَشْهَدْتَنِي عَلَى نَفْسِهِ طَوْعًا

بِكُذَّاءَ ، أَوْ شَهِدْتُ عَلَيْهِ ، أَوْ أَقَرَّ عِنْدِي بِكُذَّاءٍ ۝ ﴾ .

قال المصنف في المعنى ، والشرح ، والفروع وغيرهم : الأشبه أنه يجوز ، إن

قال : « أشهد أني أشهد على فلان بكذا » وقالوا : ولو قال « أشهد على شهادتي

بكذا » صح .

وجزم به في المحزر ، والوجيز ، وغيرها .

فأمره : قال في الفروع : ويؤدبها الفرع بصفة تحمله . ذكره جماعة .

قال في المنتخب وغيره : وإن لم يؤدها بصفة ما تحملها لم يحكم بها .

وقال في الترغيب : ينبغي ذلك .

وقال في السكافي : ويؤدى الشهادة على الصفة التي تحملها ، فيقول « أشهد

أن فلاناً يشهد أن لفلان على فلان كذا » أو « أشهدنى على شهادته » .

وإن سمعه يشهد عند حاكم ، أو يعزى الحق إلى سببه : ذكره .

وقال في المستوعب - في الصورتين الأخيرتين - فيقول « أشهد على شهادة

فلان عند الحاكم بكذا » أو يقول « أشهد على شهادته بكذا ، وأنه عزاه إلى

واجب « فيؤدى على حسب ما تحمل . فإن لم يؤدها على ذلك لم يحكم بها الحاكم .
وقال فى المستوعب أيضاً - فى المسألة الأولى - وبشترط أن يؤدى شاهد
الفرع إلى الحاكم ما تحمله على صفته وكيفية .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الفرع يقول « أشهد على فلان أنه يشهد
له » أو « أشهد على شهادة فلان بكذا » فإن ذكر لفظ المسترعى ، فقال « أشهد
على فلان أنه قال : إني أشهد » فهو أوضح .

فالخاص : أن الشاهد بما سمع تارة يؤدى اللفظ ، وتارة يؤدى المعنى .
وقال أيضاً : والفرع يقول « أشهد أن فلاناً يشهد » أو « بأن فلاناً يشهد »
فهو أولى رتبة .

والثانية « أشهد عليه أنه يشهد » أو « بأنه يشهد » .

والثالثة « أشهد على شهادته » انتهى .

وقال فى الرعاية : ويحكى الفرع صورة الجملة . ويكنى العارف « أشهد على
شهادة فلان بكذا » والأولى أن يحكى ماسمه ، أو يقول « شهد فلان عند الحاكم
بكذا » أو « أشهد أن فلاناً أشهد على شهادته بكذا » انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ « أَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا » لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ
يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَوْ يَشْهَدُ بِحَقِّ يَعْزِيهِ إِلَى
سَبَبٍ - مِنْ يَبِيعُ أَوْ إِجَارَةَ أَوْ قَرْضٍ - فَهَلْ يَشْهَدُ بِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الشرح . وشرح ابن منجى ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة .

أمرهما : يجوز أن يشهد به إذا سمعه يشهد عند الحاكم ، أو يسمعه يشهد بحق

يعزیه إلى سبب . وهو المذهب .

اختاره أبو الخطاب وغيره .

واختاره أيضاً القاضى ، وابن البنا . قاله الزركشى .
قال فى الرعاية : وهو أشهر .
وصححه فى التصحيح ، وغيره .
وجزم به فى الوجيز وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع وغيرهم .
والوجه الثانى : لا يجوز أن يشهد إلا أن يسترعيه .
نصره القاضى وغيره .

بناء منهم على أن اعتبار الاستعاء على ماتقدم .
قوله ﴿ وَتَثَبْتُ شَهَادَةَ شَاهِدِي الْأَصْلِ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ
عَلَيْهِمَا سِوَايَ شَاهِدًا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . أَوْ شَهِدَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
شَاهِدٌ مِنْ شُهُودِ الْفَرْعِ ﴾ .
هذا المذهب .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لم يزل الناس على هذا .
قال الزركشى : هذا المذهب المنصوص .
وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
واختاره ابن عبدوس ، وغيره .
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمعنى ،
والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وثبوت شهادة شاهد على شاهد من مفردات المذهب .
وقال أبو عبد الله بن بطة : لا يثبت حتى يشهد أربعة ، على كل شاهد أصل
شاهدا فرع .
وحكاة فى الخلاصة رواية .

- وعنه : يكفي شاهدان يشهدان على كل واحد منها .
وهو تخريج في المحرر ، وغيره .
وقطع به ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله .
وهو ظاهر ما ذكره في المعنى ، والكافي عن ابن بطة .
وعنه : يكفي شهادة رجل على اثنين .
ذكره القاضى ، وغيره . لأنه خير .
وذكر الخلال : جواز شهادة امرأة على شهادة امرأة .
وسأله حرب : عن شهادة امرأتين على شهادة امرأتين ؟ قال : يجوز .
ذكره في الفروع في الباب الذى قبل هذا .
فأمره : يجوز أن يتحمل فرع على أصل .
وهل يتحمل فرع على فرع ؟
تقدم في أول « كتاب القاضى إلى القاضى » .
قوله ﴿ وَلَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ فِي شَهَادَةِ الْفَرْعِ ﴾ .
ومفهومه : أن لمن مدخلا في شهادة الأصل .
واعلم أن في المسألة روايات :
- إصداهن : صريح المصنف ومفهومه ، وهو أنه لا مدخل لمن في شهادة الفرع . ولهن مدخل في شهادة الأصل .
قال في المحرر ، والحاوى : وهو الأصح .
قال الزركشى : هذا الأشهر .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وهى طريقته فى الكافى ، وغيره .
وقال فى الترغيب ، وغيره : المشهور أنه لا مدخل لمن فى الأصل .

وفي الفرع : روايتان .

والرواية الثانية : لا مدخل لمن في الأصل ولا في الفرع .

نصره القاضي في التعليق وأصحابه .

وقدمه في المحرر ، والحاوي .

وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثالثة : لمن مدخل فيهما . وهو المذهب .

اختاره المصنف ، وابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وتقدم ما ذكره الخلال قريباً .

قال في النكت : وقيد جماعة هذه الرواية بما تقبل فيه شهادتهن مع الرجال

أو منفردات .

وحكام في الرعاية قولاً . قال : وليس كذلك .

قوله ﴿ فَيَشْهَدُ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : على الرواية الأولى والأخيرة . وهو الصحيح .

وجزم به في الفروع ، وغيره فيهما .

وقال القاضي : لا يجوز شهادة رجلين على رجل وامرأتين . نص عليه .

قال أبو الخطاب : وفي هذه الرواية سهو من ناقلاها .

قال في الهداية : وقال شيخنا : لا يجوز . لأن الإمام أحمد رحمه الله قال في

رواية حرب : لا تجوز شهادة رجل على شهادة امرأة .

قال : فهذه الرواية إن صححت عن حرب : فهي سهو منه . فإننا إذا قلنا : شهادة

امرأة على شهادة امرأة تقبل . فأولى أن تقبل شهادة رجل على شهادتهما . فإن

شهادة الرجل أقوى بكل حال . ولأن في هذه الرواية أنه قال : أقبِل شهادة

رجل على شهادة رجلين .

وهذا مما لا وجه له . فإن رجلا واحداً لو كان أصلاً فشهد في القتل العمد ،
ومعه ألف امرأة : لا تقبل هذه الشهادة . فإذا شهد بها وحده وهو فرع : يقبل
ويحكم بها ؟ هذا محال .

ولو ثبت أن الإمام أحمد رحمه الله قال ذلك ، فيحتمل أنه أراد : لا تقبل
شهادة الرجل حتى ينضم معه غيره .
فيخرج من هذه : أنه لا يكفي شهادة واحد على واحد ، كما يقول أكثر
الفقهاء . انتهى .

قوله ﴿ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ﴾ .
وعلى رجلين أيضاً . يعنى على الرواية الأخيرة . وهو صحيح .
وقال في الترغيب : الشهادة على رجل وامرأتين كالشهادة على ثلاثة لتعدددهم .

فائدتان

إمراهما : لا يجب على الفروع تعديل أصولهم ، ولو عدلواهم : قبل . ويعتبر
تعيينهم لهم .

الثانية : لو شهد شاهدا فرع على أصل ، وتعذرت الشهادة على الآخر : حاف
واستحق .

ذكره في التبصرة .
واقصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمَا ثُمَّ رَجَعَ شُهُودُ الْفُرُوعِ : لَزِمَهُمُ الضَّمَانُ ﴾
بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ : لَمْ يَضْمَنُوا ﴾ .
يعنى : شهود الأصل . وهو المذهب .
اختاره القاضى ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ، والفروع ،
والرعايتين ، وابن منجى في شرحه . وقال : هذا المذهب .
(وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمِنُوا) .

وقطع به القاضى . قاله فى النكت .
وقدمه المصنف فى المعنى . ونصره . وهو الصواب .

فائدتاه

إمراهما : لو قال شهود الأصل « كذبنا ، أو غلطنا » : ضمنوا ، على الصحيح

من المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين .

وقيل : لا يضمنون .

وحكى هذه الصورة ومسألة المصنف : مسألتين فى الرعايتين .

وحكاها بعضهم مسألة واحد . وهو المجد وجماعة .

الثانية : قال فى الفروع : أطلق جماعة من الأصحاب : أنه إذا أنكر الأصل

شهادة الفرع : لم يعمل بها . لتأكد الشهادة ، بخلاف الرواية .

قال فى المحرر ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم : لو قال شهود الأصل

« ما أشهدناهما بشيء » لم يضمن الفريقان شيئاً .

قوله « وَمَتَى رَجَعَ شُهُودُ الْمَالِ بَعْدَ الْحُكْمِ : لَزِمَهُمُ الضَّمَانُ . وَلَمْ

يُنْقِضِ الْحُكْمُ ، سِوَايَ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَسِوَايَ كَانَ الْمَالُ

قَائِمًا أَوْ تَالِفًا . وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْعِتْقِ : غَرِمُوا الْقِيَمَةَ » .

بلا نزاع فعلمه .

لكنه مقيد بما إذا لم يصدقهم المشهود له . وهو واضح .

وأما المزكون : فإنهم لا يضمنون شيئاً .

تغيبه : محل الضمان إذا لم يصدقه المشهود له . فإن صدق الراجحين : لم يضمن الشهود شيئاً .

ويستثنى من الضمان : لو شهدا بدين ، فأبرأ منه مستحقه ، ثم رجعا . فإنهما لا يفرمان شيئاً للمشهود عليه .

ذكره المصنف في المغنى في « كتاب الصداق » في مسألة تنصيف الصداق بعد هبتها للزوج .

قال : ولو قبضه المشهود له ، ثم وهبه المشهود عليه ، ثم رجعا : غرما . انتهى .
قوله ﴿ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ غَرِمُوا نِصْفَ الْمَسْتَمَى أَوْ بَدَلَهُ ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ : لَمْ يَغْرَمُوا شَيْئاً ﴾ .

وهو الصحيح من المذهب .

قال في تجريد العناية : لم يفرموا شيئاً في الأشهر .

قال في النكت : هذا هو الراجح في المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجي ، ومنتخب الأدمى . وغيرهم .

واختاره القاضى ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يفرمون كل المهر .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : يفرمون مهر المثل .

قلت : الصواب أنهم يفرمون .

قال في النكحت : وهذه الرواية تدل على أن المسمى لا يتقرر بالدخول .

فيرجع الزوج على من فوت عليه نكاحها برضاع أو غيره .

قوله ﴿ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْقِصَاصِ أَوْ أَحَدٌ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ : لَمْ

يُسْتَوْفَ ﴾ .

وهذا الصحيح من المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، وشرح

ابن منجى ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

قال في النكحت : هذا المشهور .

وقطم به غير واحد .

وقدمه في المحرر ، والنظم .

وصححه في الفروع ، وغيرهم .

وقيل : يستوفى إن كان للأدمى ، كما لو طرأ فسقهم .

وقال في الرعاية الصغرى ، والحساوى الصغير : وإن رجع شاهد أحد بعد

الحكم وقبل الإستيفاء : لم يستوف .

وفي القود وحدّ القذف : وجهان .

فعلى المذهب : يجب دية القود .

فإن وجب عيناً فلا . قاله في الفروع .

قال ابن الزاغوني في الواضح : للمشهود له الدية ، إلا أن نقول : الواجب

القصاص حسب . فلا يجب شيء .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ﴾ .

يعنى بعد الاستيفاء .

﴿ وَقَالُوا « أَخْطَأْنَا » فَعَلَيْهِمْ دِيَةٌ مَا تَلَفَ ﴾ .

بلا نزاع . وأرْش الضرب .

قوله ﴿ وَيَتَقَسَّطُ الْغُرْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ ﴾ .

بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ ، غَرِمَ بِقِسْطِهِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .

وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، وشرح ابن

منجى ، والوجيز ، وغيرهم .

قال فى النكت : قطع به جماعة .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : يغرّم الكل .

وهو احتمال . ذكره ابن الزاغونى .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ بِالزَّيْنِ ، فَرُجِمَ . ثُمَّ رَجَعَ مِنْهُمْ اثْنَانِ :

غَرِمَا ثُلُثُ الدِّيَةِ ﴾ .

وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : لا يفرمان شيئاً .

قال صاحب الرعاية : وهو أقيس .

فعلى المذهب : يحد الراجح لقذفه ، على الصحيح من المذهب .
وفيه - فى الواضح - احتمال ، لقذفه من ثبت زناه .

فأمره

لو شهد عليه خمسة بالزنى ، فرجع منهم اثنان : فهل عليهما خمسا الدية ، أو ربعا ؟ .

أورجع اثنان من ثلاثة شهود قتل ، فهل عليهما الثلثان أو النصف ؟
فيه الخلاف السابق .

ولو رجع واحد من ثلاثة - بعد الحكم - ضمن الثلث .

ولو رجع واحد من خمسة فى الزنى : ضمن خمس الدية .

وهما من المفردات .

ولو رجع رجل وعشر نسوة فى مال : غرم الرجل سدسا . على الصحيح من

المذهب .

وقيل : نصفاً .

وقيل : هو كائى ، فيغرم البقية .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّانِي ، وَائْتِنَانِ بِالْإِحْصَانِ . فَرُجِمَ ثُمَّ ﴾

رَجَعَ الْجَمِيعُ : لَزِمَهُمُ الدِّيَةُ أَسَدَاسًا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان عند ابن هُبيرة وغيره .

وهذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قال الناظم: تساوا في الضمان في الأقوى .
وفي الوجه الآخر : على شهود الزنى النصف وعلى شهود الإحصان : النصف
وأطلقهما ابن منجى في شرحه ، والكافي ، والمغنى ، والشرح .
وقيل : لا يضمن شهود الإحصان شيئاً . لأنهم شهود بالشرط لا بالسبب
الموجب .

فائدة

لو رجع شهود الإحصان كلهم ، أو شهود الزنى كلهم : غرموا الدية كاملة
على الصحيح من المذهب .
وقيل : يغرمون النصف فقط .
اختاره ابن حمدان .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّانِي ، وَاثْنَانِ مِنْهُمُ بِالْإِحْصَانِ : صَحَّتْ
الشَّهَادَةُ . فَإِنْ رُجِمَ ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ : فَعَلَى مَنْ شَهِدَ بِالْإِحْصَانِ
ثُلُثَا الدِّيَةِ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ . وَعَلَى الثَّانِي : يَلْزَمُهُمْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا ﴾ .
وهو تفريع صحيح .
وقد علمت المذهب منهما .

فوائد

منها : لو شهد قوم بتعليق عتق ، أو طلاق . وقوم بوجود شرطه . ثم رجع
الكل : فالنرم على عدمه . على الصحيح من المذهب .
وقيل : تغرم كل جهة النصف .
وقيل : يغرم شهود التعليق الكل .
ومنها : لو رجع شهود كتابة : غرموا ما بين قيمته سليماً ومكاتباً .

فإن عتق غرموا ما بين قيمته ومال الكتابة . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يقرمون كل قيمته .

وإن لم يعتق فلا غرم .

ومنها : لو رجع شهود باستيلاء أمة ، فهو كرجوع شهود كتابة . فيضمنون

نقص قيمتها .

فإن عتقت بالموت فتمام قيمتها .

قال بعضهم - في طريقته في بيع وكيل بدون ثمن مثل - لو شهد بتأجيل .

وحكم الحاكم ، ثم رجموا : غرما تفاوت ما بين الحال والمؤجل .

قوله ﴿ وَإِنْ حَكَمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ، فَرَجَعَ الشَّاهِدُ : غَرِمَ الْمَالَ كُلَّهُ ﴾

هذا الصحيح من المذهب .

ونص عليه في رواية جماعة .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمغنى ،

والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنَ النِّصْفَ .

وهو لأبي الخطاب في الهداية . خرجه من رد اليمين على المدعى .

فوائد

الأولى : يجب تقديم الشاهد على اليمين . على الصحيح من المذهب . وعليه

جماهير الأصحاب .

وقال ابن عقيل في عمد الأدلة : يجوز أن يسمع يمين المدعى قبل الشاهد في أحد الاحتمالين .

وحكى ابن القيم رحمه الله - في الطرق الحكيمة - وجهين في ذلك .

الثانية : لو رجع شهود تزكية : فحكمهم حكم رجوع من زكواهم .

الثالثة : لاضمان برجوع عن شهادة بكفالة عن نفس ، أو براءة منها ، أو أنها زوجته ، أو أنه عفا عن دم عمد ، لعدم تضمنه مالا .

وقال في المبهم ، قال القاضي : وهذا لا يصح . لأن الكفالة تتضمنه بهرب المكفول . والقود قد يجب به مال .

الرابعة : لو شهد بعد الحكم بمناف للشهادة الأولى : فكرجوعه وأولى .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

واقصر عليه في الفروع .

الخامسة : لو زاد في شهادته ، أو نقص قبل الحكم ، أو أدى بعد إنكارها :

قبل .

نص عليهما .

كقوله « لا أعرف الشهادة » .

وقيل : لا يقبل ، كبعد الحكم .

وقيل : يؤخذ بقوله المتقدم .

وإن رجع : لغت . ولا حكم . ولم يضمن .

وإن لم يصرح بالرجوع ، بل قال للحاكم « توقف » فتوقف ، ثم عاد إليها :

قبلت في أصح الوجهين .

ففي وجوب إعادتها احتمالان .

قلت : الأولى عدم الإعادة .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿وَإِنْ بَانَ - بَعْدَ الْحُكْمِ - أَنَّ الشَّاهِدِينَ كَانَا كَافِرِينَ ، أَوْ فَاسِقَيْنِ : نَقَضَ الْحُكْمُ . وَيُرْجَعُ بِالْمَالِ أَوْ يَبْدَلُهُ عَلَى الْمَحْكُومِ لَهُ . وَإِنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ إِتْلَافًا : فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُرَكَّبِينَ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ تَزَكِيَّةٌ : فَعَلَى الْحَاكِمِ ﴾ .

وإذا بان بعد الحكم أن الشاهدين كانا كافرين : نقض الحكم بلاخلاف .

وكذا إذا كانا فاسقين . على الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال في القواعد : هذا المشهور .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،

والرعايتين ، ونهاية ابن رزين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

(وَعَنْهُ لَا يَنْقُضُ إِذَا كَانَا فَاسِقَيْنِ) .

قاله في القاعدة السادسة .

وتبعه في القواعد الأصولية .

ورجح ابن عقيل في الفنون عدم النقض .

وجزم به القاضي في « كتاب الصيد » من خلافه ، والآمدى . لثلا ينقض

الاجتهاد بالاجتهاد .

وذكر ابن رزين في شرحه : أنه الأظهر .

فعلينا : لا ضمان .

وفى المستوعب ، وغيره : يضمن الشهود .

وقاله الشارح .

وذكر ابن الزاغوني : أنه لا يجوز له نقض حكمه بفسقهما ، إلا بثبوتيه ببيئته ، إلا أن يكون حكم بعلمه في عدالتهما ، أو بظاهر عدالة الإسلام .

ونعم ذلك في المسألتين ، في إحدى الروايتين .
وإن جاز في الثانية : احتمال وجهين .

فإن وافقه المشهود له على ما ذكر : رد مالا أخذه . ونقض الحكم بنفسه ، دون الحاكم . وإن خالفه فيه غرم الحاكم . انتهى .

وأجاب أبو الخطاب : إذا بان له فسقهما وقت الشهادة ، أو أنهما كانا كاذبين : نقض الحكم الأول . ولم يجز له تنفيذه .

وأجاب أبو الوفاء : لا يقبل قوله بعد الحكم . انتهى .

فعلى المذهب : يرجع بالمال أو يبده على المحكوم له ، كما قال المصنف . ويرجع عليه أيضاً بيد قود مستوفى .

فإن كان الحكم لله تعالى بإتلاف حسى ، أو بما سرى إليه الإتلاف : فالضمان على المزكين .

فإن لم يكن ثم تزكية . فعلى الحاكم ، كما قال المصنف . وهو المذهب .

اختاره المصنف ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وذكر القاضى ، وصاحب المستوعب : أن الضمان على الحاكم ، ولو كان ثم مزكون ، كما لو كان فاسقاً .

وقيل : له تضمين أيهما شاء . والقرار على المزكين .

وعند أبي الخطاب : يضمته الشهود . ذكره في خلافه الصغير .

فائدتاه

إمراهما : لو بانوا عبيداً ، أو والدأ أو ولدأ ، أو عدوا ، فإن كان الحاكم الذى حكم به يرى الحكم به : لم ينقض . وإن كان لا يرى الحكم به : نقضه ولم ينفذ . وهذا المذهب .

وقال فى المحرر وغيره : من حكم بقود أو حد بينة ، ثم بانوا عبيداً : فله نقضه . إذا كان لا يرى قبولهم فيه .

قال : وكذا مختلف فيه صادق ما حكم فيه وجهله .
وتقدم كلامه فى الإرشاد فيما إذا حكم فى مختلف فيه بما لا يراه ، مع علمه : أنه لا ينقض فى « باب طريق الحكم وصفته » .

الثانية قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ بِحَقِّ . ثُمَّ مَاتُوا : حَكَمَ بِشَهَادَتِهِمْ إِذَا ثَبَتَتْ عَدَالَتُهُمْ ﴾ .
بلا نزاع . وكذا لو جُنُوا .

قوله ﴿ وَإِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ بِشَاهِدِ الزُّورِ - إِمَّا بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ عَلِمَ كَذِبَهُ وَتَعَمُّدَهُ : عَزَّرَهُ ، وَطَافَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَشْتَبِرُ فِيهَا ، فَيُقَالُ : إِنَّا وَجَدْنَا هَذَا شَاهِدَ زُورٍ ، فَاجْتَنَبُوهُ ﴾ .
بلا نزاع .

وللاحكام فعل ما يراه من أنواع التعزير به .

نقل حنبل : ما لم يخالف نصاً .

وقال المصنف : أو يخالف معنى نص .

قال ابن عقيل ، وغيره : وله أن يجمع بين عقوبات ، إن لم يرتدع إلا به .

ونقل مهنا : كراهة تسويد الوجه .

وتقدم في « باب التعزير » أشياء من ذلك . فليراجع .

فأمرتان

إمراها : لا يعزر بعارض البينة ، ولا بخاطه في شهادته . ولا يرجوعه عنها .
ذكره المصنف ، وغيره .

وقال في الترغيب : إذا ادعى شهود القود الخطأ : عزروا .

الثانية : لو تاب شاهد الزور قبل التعزير : فهل يسقط التعزير عنه ؟ فيه

وجهان .

ذكرهما القاضى فى تعليقه .

وتبعه فى الفروع ، وأطلقهما .

وقال : فيتوجهان فى كل تأتب بعد وجوب التعزير .

وكانهما مبنيان على التوبة من الحد ، على مامرّ فى أواخر « باب حد الحار بين »

قلت : الصواب عدم السقوط هنا .

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِلَفْظِ « الشَّهَادَةِ » فَإِنْ قَالَ « أَعْلَمُ »

أَوْ « أَحَقَّ » لَمْ يُحْكَمْ بِهِ ﴾ .

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر . والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : يصح ، ويحكم بها .

اختارها أبو الخطاب ، والشيخ تقي الدين رحمهما الله .

وقال : لا يعرف عن صحابي ، ولا تابعي اشتراط لفظ « الشهادة » وفي الكتاب والسنة إطلاق لفظ « الشهادة » على الخبر المجرد عن لفظ « الشهادة » . واختاره ابن القيم رحمه الله أيضاً .

فائرتان

إبراهيم : لو شهد على إقراره : لم يشترط قوله « طوعاً في صحته مكافئاً » عملاً بالظاهر .

ولا يشترط إشارته إلى المشهود عليه إذا كان حاضراً . مع نسبه ووصفه . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ولا يعتبر قوله « وأن الدين باق في ذمته إلى الآن » بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذا ثبت عنده سبب الحكم إجماعاً . وتقدم ذلك عنه في أوائل « باب طريق الحكم وصفته » .

الثانية : لو شهد شاهد عند حاكم ، فقال آخر « أشهد بمثل ما شهدت به » أو « بما وضعت به خطي » أو « بذلك أشهد » أو « وكذلك أشهد » .

فقال في الرعاية : يحتمل أوجهاً : الصحة ، وعدمها .

والثالثة : يصح في قوله « وبذلك أشهد » و « كذلك أشهد » .

قال : وهو أشهر وأظهر . انتهى .

وقال في النكحت : والقول بالصحة في الجميع أولى .

واقترن في الفروع على حكاية ما في الرعاية .